Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SD/1998/WG.1/CP.7
8 December 1998
ORIGINAL: ARABIC

الاجتماع الإقليمي التحضيري للمؤتمر العربي
المعني بالمتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية:
متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
بيروت، ٨-١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨

التقرير الوطني حول
متابعة تنفيذ مقررات المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية
(كوبنهاغن ١٩٩٥م)

98 - 9652

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف ولا تمثل بالضرورة آراء الإسكوا أو الجهات المنظمة للاجتماع.

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية

وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية

التقرير الوطني

حول متابعة تنفيذ مقرارات المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاجن ١٩٩٥م)

صنعاء ديسمبر ١٩٩٨م

المحتويـــات

المقدمة :-

1- القضاء على الفقر

2- توسيع العمالة المنتجة والحد من البطالة

3- التكامل الاجتماعي

4- الاحتياجات الأساسية

5- المتابعة والتنفيذ

• المقدمة

في إطار الأهتمام الذي أبدته منظمة الأمم المتحدة حول اخفاقات التنمية العديدة في العالم ومنها تلك التي أفرزت نتائج سلبية كثيرة على مؤشرات التنمية البشرية ، جاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 92/47 بشأن عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي أكد الحاجة إلى تعزيز الجانب الاجتماعي من التنمية المستدامة بحيث يكون تحقيق النمو الأقتصادي مقترنا ببعد اجتماعي . وجاء في القرار تأكيدا على أن الفقر والبطالة والأندماج الاجتماعي هي قضايا وثيقة الصلة بعضها ببعض و لها وقع شديد على البلدان النامية مما يدعو إلى تكثيف الجهود القطرية وأيضا من خلال تعبئة قدرات تملكها الأمم المتحدة . وأكد القرار كذلك على أهمية التعاون الدولي في التنمية الأقتصادية والاجتماعية وتعزيز السلام والأمن الدوليين . وحدد القرار القضايا الرئيسية التي يتوجب على المؤتمر معالجتها وهي : الاندماج الاجتماعي والفقر والتشغيل وجاءت توصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والذي أنعقد في كوبنهاجن الدنمارك) في الفترة 6-12 مارس 1995م ، ومقرراته (الإعلان العالمي للتنمية الاجتماعية وبرنامج العمل العالمي للتنمية الاجتماعية) ليعكس المنظور العالمي في أيجاد مرتكزات التوافق حول أولويات التنمية واحتياجاتها ، وأيضا عوامل التنسيق والتكامل بين المتغيرات الطارئة على الاقتصاد الكلي وسياساته من جهة وبين السياسات الاجتماعية بما فيها السياسات ذات الأبعاد المتداخلة مثل حقوق الأنسان والبيئة والمرأة وغيرها من جهة أخرى وكانت السمة الرئيسية لأعلان كوبنهاجن هي احتوائيه على عشرة التزامات لدول العالم لتحقيق وتعزيز التنمية الاجتماعية تدرجت من الالتزام بتوفير بيئة اقتصادية واجتماعية وثقافية وقانونية للتنمية الاجتماعية و بمكافحة الفقر ، وتعزيز كل من هدف العمالة الكاملة و الاندماج الاجتماعي و الاحترام الكامل للكرامة الإنسانية وتحقيق المساواة والعدل ومشاركة المرأة في الحياة السياسية والمدينة و التنمية إلى تحقيق إطار محسن ومعزز للتعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي من أجل التنمية الاجتماعية بروح المشاركة من خلال الأمم المتحدة والمؤسسات الأحادية الأخرى أما برنامج العمل فقد حدد السياسات والإجراءات والتدابير اللازمة للوفاء بالالتزامات التي تضمنها الإعلان العالمي للتنمية الاجتماعية في خمسة أبواب هي :- البيئة المواتية لتحقيق التنمية الاجتماعية و القضاء على الفقر ، وتوسيع العمالة المنتجة والحد من البطالة ، والتكامل الاجتماعي ، والتنفيذ والمتابعة .

ولعل التحدي الذي تواجهة سواء البلدان أو المنظمات والهيئات التابعة للأمم المتحدة يتمثل في جانبين أساسيين . يتعلق الجانب الأول بعملية تحويل هذه الخطط والتوصيات إلى برامج عمل على المستوى الوطني بما يتطلبه ذلك من مراجعة مستمرة وتقويم دوري لهذه البرامج في

ضوء تطبيقها العملي أما الجانب الثاني فيتعلق بضرورة أيجاد الآليات العملية التي تكفل تنفيذ هذه البرامج من منظور وطني قطري وإقليمي ودولي ويهدف هذا التقرير إلى توضيح المقومات والأسس والإجراءات التي شرعت فيها الجمهورية اليمنية في مجال تحويل التزامات وتوصيات المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية إلى برامج عمل على المستوي الوطني إن السياسات والإجراءات والبرامج التي شرعت فيها الجمهورية اليمنية في مجال تعزيز التنمية الاجتماعية تنطلق من مبادئ الدستور ومن الأسس السياسية والأقتصادية لنظامها الوطني ومن استراتيجيتها التنموية . ومن هذه المنطلقات يتقابل موقفها من الالتزامات التي نص عليها الإعلان العالمي لمؤتمر كوبنهاجن بما يتناسب مع تطور نظامها السياسي وقدراتها الاجتماعية والأقتصادية المتحققة وآفاقها المستقبلية يضمن الدستور في المجال الاجتماعي الحقوق والواجبات للمواطنين حيث نص على أن تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسيا واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً . وينص كذلك على أن الحق في التعليم والصحة هو حق لكل مواطن وتسعي الدولة لضمان تحقيق ذلك . ويقوم المجتمع اليمني على أساس التضامن الاجتماعي القائم على العدل والحرية والمساواة وفقاً للقوانين ، وأن الأسرة هي أساس المجتمع وقوامها الدين والإخلاص وحب الوطن ويحافظ القانون على كيانها ويقوى أواصرها . ووفقاً للدستور يستمد المجتمع اليمني معايير ومثل التكامل الاجتماعي من القيم والتعاليم الاسلامية والعربية والأنسانية ، وتنطلق أواصر الصلة بين مواطنية على أساس الأنتماء الوطني ويلزم الدستور الدولة بكفالة حقوق وواجبات المواطنين ولحرياتهم الشخصية و الحفاظ على كرامتهم و أمنهم ، ويعطي المواطنين حق الأسهام في الحياة السياسية والأقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ومساواتهم جميعاً أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة بدون تميز في ذلك بسبب الجنس أو اللون أو الأصل أو العقيرة أو المركز الاجتماعي تتبنى الجمهورية اليمنية في إطار منظومتها السياسية والاقتصادية الاساس الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية والحرية الاقتصادية وحقوق الأنسان . وفي إطار سياساتها الأقتصادية والاجتماعية تعمل على تشجيع المشاركة الشعبية ومشاركة الأفراد في عملية التنمية في قطاعاتها المختلفة . وقد حدد الدستور الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني بما يحقق مصلحة المجتمع والفرد وبما يعزز الأستقلال الوطني بأعتماد المبادئ التالية :-

- العدالة الاجتماعية الاساسية في العلاقات الاقتصادية الهادفة إلى تنمية الأنتاج و تطويرة وتحقيق التكافل والتوازن الاجتماعي .
- تكافؤ الفرص ورفع مستوي معيشة السكان .
- التنافس المشروع بين القطاع العام والخاص والتعاوني والمختلط وتحقيق المعاملة المتساوية بين جميع القطاعات .

- حماية وإحترام الملكية الخاصة فلاتمس الا بضرورة وللمصلحة العامة وبتعويض عادل وفقاً للقانون وانطلاقاً من تلك المقومات والأسس والمبادئ الدستورية و مرتكزات النظام السياسي والأقتصادي للجمهورية اليمنية تحددت أولويات التنمية الاجتماعية في إطار خطة التنمية الأقتصادية والاجتماعية الخمسية الأولى كالتالي :-
- إستعادة النمو الاقتصادي كأساس للدفع بالتنمية الاجتماعية من خلال برنامج للتكييف الهيكلي الهادف إلى تصحيح الأختلالات الاقتصادية الكلية ، وتعزيز آليات السوق
- وزيادة استغلال الطاقات القائمة وتطوير الطاقات الانتاجية وتطوير الهيكل الاقتصادي .
- تنمية الخدمات الاجتماعية من خلال زيادة الانفاق الحكومي وتشجيع مشاركة القطاع الخاص للعمل في قطاعي التعليم والصحة و دعم المشاركة الشعبية في تطوير الخدمات الاجتماعي في النطاق المحلي .
- مكافحة الفقر من خلال إنشاء وتقوية شبكة الأمان الاجتماعي وزيادة فرص العمل الموجهة للفقراء .
- تعزيز الوحدة الوطنية والروابط الاجتماعية بين المواطنين .
- ترسيخ مبادئ الديقراطية من خلال تأكيد حق المواطنين من الأنتخاب ممثليهم في المجالس البرلمانية .
- الأهتمام بالمناطق النائية والمحرومة بتوفير الخدمات الساسية والضرورية لساكنيها .
- زيادة فرص العمل ومعالجة البطالة .
- زيادة مشاركة المرأة في النشاط الأقتصادي ، ومنح المرأة الفرصة المناسبة للمشاركة المباشرة في عمليات إتخاذ القرارات وإعطائها دورا في صياغة القوانين والأنظمة وبخاصة تلك التي لها تأثير مباشر على وضعها وشئونها ...

الفصل الأول

توسيع العمالة المنتجة والحد من البطالة

يكتسب محور توسيع العمالة المنتجة والحد من البطالة أهمية بالغة في برنامج العمل الدولي للتنمية الاجتماعية الذي أقرة مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية لكوبنهاجن 1995م والذي جاء فيها أن العمل المنتج و العمالة عنصران رئيسان للتنمية وعنصران حاسمان بالنسبة للهوية الأنسانية .

وفي هذه الصلة الوثيقة بالتنمية نجد أن قضايا الأستخدام المنتج تترابط ترابطا موضوعاً مع الأطراحات الرئيسية للتنمية الاجتماعية المتعلقة بمكافحة الفقر والأندماج الاجتماعي .

وانطلاقاً من أهمية عنصري العمل المنتج والعمالة في التنمية تضمن برنامج العمل الدعوة إلى تحقيق هدف العمالة الكاملة وأوصى بان تتعاون الدولة (في إطار سيادتها ومنظموتها الوطنية) والشركاء الاجتماعيون وكل عناصر المجتمع المدني على توفير الظروف التي تجعل كل فرد يشارك في العمل المنتج ويستفيد منه ، وأن تشجع الحكومات وتتبع سياسات نشطة من أجل عمالة كاملة ومنتجة كشأن يحظى بالاولوية ، وأن تقلل إلى أدنى حد الأثر السلبي لتدابير استقرار الأقتصاد الكلي على الأستخدام (العمالة) ، وأن تعطي الأولوية لبرامج النمو السليم طويل الأجل ، وأن تزيل القيود الهيكلية على النمو والعمالة ، وتشجيع الأستثمارات كثيفة العمالة في الهياكل الأساسية ، وتعزيز المنشآت التعاونية ومساعدة منشآت القطاع غير المنظم على أن تصبح أكثر إنتاجية ، وتوسيع معايير العمل والحماية الاجتماعية بالتدريج لتشمل القطاع غير النظامي .. وغيرها من السياسات والأجراءات .

إلا أن الألتمام الوثيق والترابط بين قضايا تقليص الفقر والاستخدام والاندماج الاجتماعي في سياق التنمية المستدامة يعكس جوانب جوهرية في البنية الاجتماعية وثيقة الصلة بالوضع الاقتصادي والسياسي الراهن .

قضايا وموضوعات الاستخدام في الجمهورية اليمنية :-

يتأثر الاستخدام في اليمن مباشرة من نتائج أزمة التنمية المستحكمة منذ أواخر سنوات الثمانينات بفعل الأختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني و النمو السكاني المتسارع ، وأخيرا من جراء التأثيرات الانكماشية لسياسات التثبيت الاقتصادي والتطبيق الهيكلي وتبرز تلك التأثيرات بشكل مباشر في معدل المشاركة الاقتصادية للسكان وحجم القوى العاملة ، وعلى سوق العمل وخصائصة ، وتفشي البطالة .

وتوضيح نتائج التعداد السكاني الأخير (1994م) ارتفاعاً في معدل نمو السكان بواقع3.7 % وهو من أعلى المعدلات على المستوي العالمي . إن الاستخدام يتأثر من ذلك النمو مباشرة من حيث أتساع قاعدة التركيب العمري للسكان ، وبالتحديد من زيادة السكان في الأعمار الصغيرة (حوالى 53 % من إجمالي السكان) وهو الأمر الذي يشكل ضغطاً نسبيا متواصلا على قضايا تكوين القدرات البشرية أساسا من خلال عملية التعليم ، ولاحقاً لذلك بخلق معدلات عالية للإضافات الجديدة لسوق العمل ، لاسيما إذا عرفنا أن معدل المشاركة الاقتصادية للسكان مازال متدنيا (حوالي35%) .

ويقدر العدد الإجمالي للقوة العاملة اليمنية بحوالي 3.2 مليون فرد عام (1994 م) ومن ذلك العدد يبلغ عدد المشتغلين حوالي3.1 مليون فرد ، ويمثل ذلك 90.9 % من إجمالي القوة العاملة مقابل 9.1 % للعاطلين عن العمل . وتبلغ نسبة المشتغلين في الشريحة العمرية 15-64 سنة ما يقارب 49 % من مجموع السكان ،ويشكل الذكور 79.4 % منهم مقابل 20.6 % من الأناث . ويوجد أكثر من نصف عدد المشتغلين (54.5%) في قطاع الزراعة والصيد ، يلي ذلك قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية (18.8 %) . وإجمالا يتوزع المشتغلون بنسبة 65.6 % في القطاعات السلعية ، 34.4 % في القطاعات الخدمية . وفي عام 1994م ، بالمقارنة مع عام 1991م أنخفضت العمالة في قطاع الزراعة بنسبة 6 % وبنسبة طفيفة لا تتعدى 1 % في كل من الصناعة التحويلية والتعدين والمحاجر ، والنقل والتخزين . وقد أرتفعت بنسبة 4.9 % في قطاع الخدمات الاجتماعية ، وبنسبة طفيفة لا تتعدى 1% في كل من قطاعي البناء والتشييد ، والتجارة و المطاعم .

وتقدر قوة العمل التي تحاول دخول سوق العمل سنوياً ما بين 120 ألف شخص إلى 150 ألف شخص ويضاف جزء من هذه التقديرات السنوية تراكميا إلى أعداد العاطلين عن العمل في الأعوام اللاحقة .

تنتج البطالة في اليمن من تفاعل عدة أسباب ديمقراطية و اجتماعية واقتصادية لها تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على جانبي العرض والطلب للقوى العاملة . ومن تلك الأسباب والعوامل عدم المواءمة بين مخرجات النظام التعليمي وأنظمة التدريب من جانب ومتطلبات سوق العمل كما وكيفا من جانب أخر ، وكذلك تراجع معدل النمو في التشغيل من جراء تراجع معدلات النمو الاقتصادي . وتتفشى البطالة في قطاعات رئيسة مثل البناء والتشييد حيث يوجد ما نسبته 29.3 % من العمال في هذا القطاع متعطلون سبق لهم العمل ، وفي قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بنسبة 21.7 % وفي الصناعة التحويلية وأيضاً النقل والمواصلات بنسبة 12.4 % ، وفي الزراعة والصيد بنسبة 5.7 % .

وبالإضافة إلى العوامل السابقة أعلاه فإن إجراءات إعادة هيكلة المؤسسات العامة المملوكة للدولة و المختلطة أو خصخصتها وكذلك الإجراءات المنتظرة للإصلاح الإداري في جهاز الدولة ، قد أدت وسوف تؤدي إلى بروز أعداد إضافية من الباحثين عن فرص عمل أخرى تعويضاً عن وظائفهم السابقة في تلك المؤسسات من بين الذين لا يشملهم نظام الإحالة إلى التقاعد ويقدر إجمالي أعداد هولاء بـ 70 ألف حالة في القطاع العام ، و30 ألف حالة في الجهاز الإداري للدولة خلال عامي 98-1997 م.

وأمام هذه الوضعية المتسمة بالتأزم جاءت قضايا رفع مستوى الاستخدام كماً وكيفاً في صدارة غايات وأهداف التنمية التي تضمنتها الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1996-2000م .

السياسات والإجراءات المحفزة لتوسيع الاستخدام المنتج

هناك منحيان رئيسيان للسياسة الاقتصادية المتبعه في المرحلة الراهنة في الجمهورية اليمنية في مجال توسيع الاستخدام المنتج .

يتعلق المنحى الأول بسياسات النمو الاقتصادي العام ، وبصورة خاصة بسياسات النمو في تلك القطاعات الإنتاجية التي تعول خطة التنمية الخمسية الأولى للسنوات 1996م-2000م عليها لتوسيع مجالات الاستخدام وبالتالي زيادة فرص العمل ، وذلك عن طريق استهداف وتأثر نمو مرتفعة نسبيا (7-8 %) (باستثناء قطاع النفط) سنويا في قطاعات واعدة باستخدام عمالة كثيفة نسبيا مثل الصناعة التحويلية والتعدين والإنشاءات والزراعة بالإضافة إلى قطاع استخراج النفط والغاز . وترتكز إجراءات الخطة لتنفيذ هذه التوجهات الإنمائية على عدة عوامل أهمها زيادة الاستثمارات الحكومية في بناء وتوسيع وتطوير البنية الهيكلية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية ، ودعم وتشجيع دور القطاع الخاص في زيادة النمو الاقتصادي على قاعدة اقتصاد السوق وحرية المنافسة ، وتشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية وتشجيع الاستثمار الصغير في القطاع الخاص غير المنظم . تتمثل تلك الإجراءات الرئيسية في (1) البرامج الاستثمارية السنوية والتي بموجبها يتوزع الأنفاق الحكومي الاستثماري على مشروعات البنية الأساسية في الزراعة و بناء الطرق وفي توسيع شبكة الاتصالات ومشروعات الطاقة الكهربائية وكذلك في توسيع التعليم والخدمات الصحية واصحاح البيئة . (2) من خلال تنشيط العمل بقانون تشجيع الأستثمار بإصدار التراخيص للمستثمرين الوطنيين المقيمين والمغتربين ، وكذلك الاستثمارات المختلطة وطنية / خارجية والجدير ذكره أن مؤشر العمالة المتوقع استخدامها من جراء تنفيذ تلك الاستثمارات هي من بين المعايير الأمور التي يتوقف عليها قرار الموافقة على طلبات الاستثمار تطوير فرص الإقراض للقطاع الإنتاجي الصغير (غير المنظم) من خلال البنوك المتخصصة (بنك التسليف الزراعي وبنك التنمية الصناعية ، ووحدة تنمية الصناعات الصغيرة) .

لم تتضمن الخطة الخمسية الأولى الغايات والأهداف لتوسيع الاستخدام في القطاعات المختلفة وبالتالي غياب الأسقاطات المستقبلية للعمالة بالرغم من الأهتمام الواضح للخطة

بقضية الاستخدام كأحد موضوعات التنمية الرئيسية ولذلك فأن الخطة فيما يبدو تعتبر أن التوسع في الاستخدام ، سوف ينتج تلقائياً من خلال النمو الاقتصادي .

توزيع العمالة 15 سنة فاكثر حسب النشاط الاقتصادي

خلال الفترة (1994م –1999م)

(الأعداد بالآلاف)

النشاط الاقتصادي	1994		1998		1999	
الزراعة والصيد	1667,3	52,3	1928,1	49,2	1995,5	48,4
التعدين والمحاجر	9,8	0,3	13,2	0,3	13,3	0,3
الصناعة	130,7	4,1	188,1	4,8	206,0	5,0
المرافق العامة	13,5	0,4	20,6	0,5	21,0	0,5
الإنشاءات	216,8	6,8	341,0	8,7	381,9	9,3
التجارة	331,6	10,4	415,4	10,6	439,6	10,7
النقل والموصلات	149,8	4,7	196,0	5,0	210,1	5,1
التمويل والعقارات	35,1	1,1	47,0	1,2	49,4	1,2
الخدمات الاجتماعية والشخصية	223,6	7,0	364,9	9,3	412,4	10,0
الخدمات الحكومية	409,8	12,9	404,7	10,3	389,8	9,5
المجموعة	3188,0	100,0	3919,0	100,0	4119,0	100,0

المصدر :-بيانات التعداد للسكان 1994 ، وتقديرات وزارة التخطيط والتنمية لعام1998 م و1999م .

أن غياب اية أهداف كمية وطنية ،وأيضا عدم وجود نظام إحصائي متكامل حتى الآن لرصد نتائج التقدم المحرز في تنفيذ سياسات الاستخدام هي من بين الأمور التي ينبغي ايلاءها المزيد من الاهتمام ، وفي غياب ذلك تبقي المعلومات والإحصائيات المحدودة والجزئية التي قد تكون متاحة ذات أهمية ضئيلة لتقييم الآثار الكلية لتلك السياسات على التنمية الاجتماعية أما المنحى الثاني لسياسات الاستخدام فيرتبط بالإجراءات و البرامج التي تهدف إلى تخفيف الآثار الانكماشية لسياسات التثبيت الأقتصادي والإصلاح الهيكلي المتبعه منذ عام 1995م ويتعلق الأمر بخمسة برامج رئيسية هى (1) مشروع الأشغال العامة (2) وحدة تنمية الصناعات

الصغيرة (3) الصندوق الاجتماعي للتنمية (4) صندوق التدريب المهني وتطوير المهارات (5) البرنامج الوطني للأسر المنتجة .

وتهدف هذه البرامج في مجملها إلى خلق فرص عمل للفقراء والمتعطلين وتوسيع فرص العمل للمرأة الفقيرة في الريف والمدينة . وتتضمن كذلك أيجاد فرص تدريبية وتأهيلية للمعاقين والمرأة .

ومعظم هذه البرامج حديثة العهد ، تزامنت معظمها مع البدء في تنفيذ إجراءات الإصلاح الاقتصادي والهيكلي . ومع ذلك فقد حققت معظمها إنجازات ذات أهمية نسبية كبيرة في مجال توفير فرص العمل . فبرنامج الأشغال العامة والتي انتهت مرحلته الأولى في بداية هذا العام قد اسهم في توفير96 ألف فرصة دخل شهرية لحوالي 10.5 ألف عامل . وحتى عام 1996م أسهمت قروض وحدة تنمية الصناعات الصغيرة في خلق أكثر من 3ألف فرصة عمل . وتجاوز الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي تأسس في عام 1996م مرحلته التجريبية في مجال الإقراض الصغير للأفراد من الفقراء والمجتمعات المحلية الفقيرة . وبدأت أنشطته تتسع في مجال توفير فرص العمل في كافة محافظات الجمهورية وأسهم برنامج الأسر المنتجة في تدريب وتأهيل ما يربو على 6 ألف متدربة حتى بداية عام 1997م .

تقديرات فرص العمل الإضافية خلال الأعوام96-98 م .

الجهات	البرامج	عدد المشاريع			فرص العمالة		
		96م	97م	98م	96م	97م	98م
1- الهيئة العامة للاستثمار	تصاريح الاستثمار في مختلف القطاعات	235	275		11217	12546	
2- الصندوق الاجتماعي للتنمية	قروض لمشروعات صغيرة مولد للدخل						
3- مكاتب العمل	التشغيل في منشآت القطاع الخاص	-	-	-	5035	4182	
المصدر:الجهات المذكورة في الجدول.							

سياسات وإجراءات التعليم والتدريب والعمل :-

أن موضوع وصول الناس إلى فرص العمل المنتج اصبح من الموضوعات التي تحظى باهتمام الحكومة بغية التكيف مع البيئة العمالية المتغيرة التي يعيشها عالمنا اليوم باعتبار أن العمل المنتج والعمالة المنتجة عنصران أساسيان في التنمية وفي تكوين الشخصية

الإنسانية ووسيلة فعالة لمكافحة الفقر . وقد تركزت جهود الحكومة باعتماد وتطبيق بعض السياسات والأهداف المعتمدة في الخطة الخمسية الأولى للأعوام 96-2000م .

أ- سياسات وإجراءات التعليم العام

يواجه التعليم في اليمن تحديات كبيرة في سياق التحديات التي تواجهها التنمية الاقتصادية مترتبات المشكلة السكانية و بالرغم من ذلك تحققت خلال السنوات الماضية تطورات مختلفة في قطاع التعليم حيث أرتفعت نسبة الاستيعاب للسكان في التعليم الأساسي في الفئة العمرية (6-15) سنة من 55 % - 73.5 % والثانوية في الفئة العمرية(16-18) سنة من 13.5 % -26 % خلال الأعوام 94 -1997م . كما أتجهت جهود الحكومة إلى تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال التعليم . ولمواجهة زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم والتزمت الدولة بتأمين فرص التعليم الأساسي كأولوية وتحسين ورفع كفاءة التعليم في المراحل اللاحقة بحيث يرتفع عدد المقبولين في النصف الأول من التعليم الأساسي من 456848 عام 95م إلى 594003 تلميذ وتلميذة عام 2000م بزيادة قدرها 30 % وتشجيع ورعاية تعليم الأناث خاصة في المناطق الريفية . وباعتبار أن الأمية تشكل 55.9 % بين السكان 10 سنوات فأكثر فقد وضعت الحكومة إستراتيجية وطنية لمحو الأمية بحلول عام 2020 م وإعطاء الأولوية لبرامج محو الأمية في أوساط المرأة بالإضافة إلى ذلك اعتمدت الحكومة جملة من السياسات والإجراءات أهمها :-

- التوسع في قاعدة استيعاب الأطفال في سن التعليم من خلال إضافة 20618 فصل دراسي خلال سنوات الخطة الخمسية مع الأخذ بعين الاعتبار تحقيق التوازن في توزيع الخدمات التعليمية بين الريف والحضر .
- الأهتمام بتوفير المتطلبات الأساسية للتعليم الأساسي والثانوي وتزويدها بوسائل التعليم الحديثة .
- تحسين نوعية التعليم الأساسي والثانوي .
- التوسع في إنشاء مدراس للبنات في مرحلة التعليم الثانوي خاصة في المناطق الريفية لتحسين نسبة مشاركتهن في التعليم .
- العناية بأعداد المعلمين أعداداً تربوياً مناسباً وتطوير أساليب التقويم والامتحانات .
- مساعدة المحتاجين من الفقراء والأيتام ممن هم في سن التعليم للالتحاق بالتعليم الأساسي وتمكينهم من الاستمرار في الدراسة لا يقاف التسرب الحاصل لهذه الفئة.

- تبني حملة شاملة لمحو الأمية ووضع الآليات المحكمة لتنفيذها في جميع مرافق العمل الرسمية والقطاع العام والمختلط والخاص والتوسع في تفعيل مراكز محو الأمية .

ب- سياسات وإجراءات التعليم والتدريب المهني :-

نظراً لأن التعليم الفني والتدريب المهني لا زالت مساهمتة في التنمية في حدود متواضعة حيث تشير الإحصاءات بأن عدد الطلاب الملتحقين بالمعاهد والمراكز عام 97م لا يزيد عن 6032 طالب وطالبة . فقد ركزت الحكومة جهودها للاهتمام بهذا النوع من التأهيل ضمن أولويات برامج التنمية خاصة في ظل توجهاتها نحو اقتصاد السوق حيث تم إنشاء صندوق للتدريب المهني وتطوير المهارات تحت إدارة أطراف العمل الثلاثة والحكومة ، النقابات ، أصحاب العمل ،كما تم ضم كافة المعاهد التقنية والمهنية تحت أشراف الهيئة العامة للتدريب المهني والتقني . ولكي يحتل هذا التعليم مكانة متميزة داخل النظام التعليمي تسعى الحكومة إلى تحقيق التوسع الرآسي والأفقي لهذا التعليم وتحديث مقوماته ضمن مشاريع تطوير التعليم الفني والتدريب المهني التي يساهم في تمويلها الحكومة ، البنك الدولي والحكومة الألمانية والحكومة الهولندية واتحاد دول السوق الأوربية وغيرها من مصادر التمويل بغية تزويد الجيل الناشئ المعارف والمهارات بما يتلائم وحاجات التنمية والاستثمارات الجديدة . ولتحقيق هذه الأهداف فأن السياسات والإجراءات التي تتبناها الحكومة في برنامجها وفي الخطة الخمسية الأولى وخطة العمل السكاني هي:-

- تطوير ودعم معاهد التعليم الفني والتدريب المهني من خلال استحداث تخصصات جديدة وإدخال التقنيات الحديثة في برامجها والبتكار طرائق جديدة للتدريب بما يتواكب والتطورات التكنولوجية المتسارعة لتلبية احتياجات سوق العمل .
- الأهتمام بإنشاء معاهد ومراكز متنوعة في بعض محافظات الجمهورية في مجال تدريب المرأة والفندقة والأسماك والنفط والغاز والزراعة والبيطرة بهدف تأهيل الشباب وتمكينهم من دخول سوق العمل وتغطية العجز من العمالة في المجالات التقنية والمهنية المطلوبة .
- التركيز على إنشاء معاهد ومراكز في المناطق الريفية وتسهيل أيجاد أحسن الظروف لا لانخراط الأناث في المجالات التي تتناسب مع ظروفهن .
- توفير الحوافز الضرورية والملائمة لخريجي المعاهد الفنية ومراكز التأهيل وذلك من خلال تشجيعهم على أقامه مشروعات صغيرة تعمل على تحسين الأوضاع المعيشية للشباب وتساهم في خلق فرص عمل إضافية للتخفيف من البطالة واجتذاب مزيد من الطلبة للالتحاق بالتعليم الفني .

- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال التدريب المهني .
- إشراك أصحاب العمل والجهات ذات العلاقة في رسم وتنفيذ السياسات والخطط المتعلقة بالتدريب المهني والتقني .
- استحداث برامج التدريب المهني القصير لإكساب الشباب المهارات المهنية اللازمة .

تحسين نوعية العمل والعمالة

لتحسين نوعية العمل والعمالة حرصت الحكومة خلال السنوات الماضية على إصدار التشريعات الوطنية التي توفر الحماية القانونية لحقوق العاملين وفقاً لمعايير العمل العربية والدولية من حيث تنظيم شروط وظروف العمل بما في ذلك تأمينات الخدمة والرعاية الصحية، وتعزز هذه التشريعات مبداء الاحترام لحقوق العمل الأساسية وترسيخ مفاهيم علاقات العمل بين العمال واصحاب العمل ، وأعطائهم الحق في تكوين منظماتهم والأنظمام إليها طواعية كما تضمنت أحكاماً خاصة بتنظيم عمل النساء والأحداث ، ولم تميز هذه التشريعات بين الرجل والمرأة بل ساوت بينهما في الاستخدام والترقي والأجور والتدريب والتأهيل مع إعطاء المرأة ميزات خاصة من حيث ساعات العمل إذا كانت مرضع أو حامل اعتبارا من الشهر السادس وميزات أخرى في السنوات المقررة للإحالة إلى المعاش.

ولتوفير بيئة عمل صحية ومأمونة والقضاء على عمل الأطفال وتحسين الإنتاجية اتخذت الحكومة التدابير العملية التالية :-

- وضع خطة وطنية للتقليل من مخاطر الصحة البيئية وكفالة الصحة والسلامة المهنية .
- وضع إستراتيجية وطنية للحد من عمالة الأطفال للأعوام 99 –2000م بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ، وتقوم خطة العمل الوطنية على ثلاثة عناصر : تحديد طبيعة المشكلة ، التشريعات وتطبيقها ، وضع برامج التدخل لرعاية وحماية الأطفال العاملين بحسب ثلاث أولويات :-

1- حماية الأطفال المنخرطين في سوق العمل وبخاصة الأكثر تعرضاً للخطر ووضع لذلك (5) مشاريع للحماية .
2- وقاية الأطفال الأصغر سناً من الالتحاق المبكر بالعمل ووضع لذلك (3) مشاريع للوقاية .
3- نشر التوعية حول أضرار عمالة الأطفال ووضع لذلك مشروعين للتوعية.

اعتمدت الحكومة في برنامجها السياسات والإجراءات التالية لتحسين نوعية العمل والعمالة .

أ- مراجعة البنية التشريعية والقانونية والتنظيمية على النحو الملبي للتطورات الاقتصادية والتنموية التي تشهدها البلاد .

ب- رفع فاعلية أجهزة مكاتب التشغيل وتفتيش العمل والصحة والسلام المهنية ومنازعات العمل لتمكينها من القيام بدورها الفاعل لتحسين شروط وظروف العمل.

ج- تنظيم العمل المهني حماية للمهنة والمحلات والورش وتحديد شروط مزاولة المهنة وتطبيق نظام التوصيف المهني بما يخدم تطوير العمل المهني وتحسين مستواه.

د- التأكيد على أهمية التنسيق بين أطراف العمل الثلاثة واحترام القوانين والتشريعات صوناً لحقوق العمال . وإيجاد علاقات وطيدة للتعاون مع المنظمات النقابية .

هـ- تشجيع القطاع الخاص على نقل التكنولوجيا الحديثة للتخفيف من المخاطر الصحية .

تعزيز فرص العمالة للفئات ذات الاحتياجات الخاصة

تتضمن سياسات التنمية الاجتماعية في الجمهورية اليمنية بعض الإجراءات والبرامج المتعلقة بتحديد احتياجات فئات اجتماعية خاصة ومشاركة هذه الفئات أو ممثليها في تحديدها والاشتراك في تخطيط وتصميم وإدارة البرامج المتصلة بهم .

أ- المرأة :-

جاءت المصادقة على الإستراتيجية الوطنية للمرأة وإنشاء اللجنة الوطنية للمرأة وإقرار برنامجها التنفيذي في عام 1997م كأبرز الإجراءات الهادفة إلى تحديد الاحتياجات الخاصة للمرأة في المشاركة الاقتصادية و العمل وتأمين حقوقها الأسرية والاجتماعية والسياسية . وبموجب ذلك فأن لممثلي هذا القطاع السكاني الذي يمثل نصف المجتمع، المشاركة في اتخاذ القرارات ذات الصلة بوضع المرأة واقتراح السياسات والتدابير والبرامج الهادفة إلى تحسين أوضاع المرأة الاجتماعية والمشروعات الاقتصادية والمشاركة مع الجهات ذات الصلة في وضع البرامج والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية والأشراف على تنفيذها .

ب- المعاقون :-

بذلت الحكومة جهوداً مكثفة لتوفير الخدمات الاجتماعية ورعاية وتأهيل المعاقين لمساعدتهم على تنمية قدراتهم في مهن وأعمال تمكنهم من العمل والإنتاج إنشاء صندوق لدعم

الأنشطة والبرامج الخاصة بالمعوقين . ولإدماج هذه الفئة في المجتمع نصت قوانين العمل والخدمة المدنية على تشغيل المعوقين بنسبة 5% من حجم العمالة الكلية لدى صاحب العمل في المهن والأعمال التي تتناسب مع قدراتهم ، واستكمالا لذلك تتولى إدارات التشغيل في المراكز تقديم خدمات التوجيه للأشخاص المعوقين إلى الأعمال المناسبة بعد تأهيلهم سواء داخل مراكز التأهيل أو خارجة في هيئات ومؤسسات المجتمع .

ولتطوير فرص العمالة للمعوقين فأن السياسات والإجراءات التي تتبناها الحكومة هي:-

- الاهتمام بإنشاء ورش محمية لتأهيل وأعادة تأهيل المعوقين .
- تشجيع الإقراض لجمعيات وتعاونيات لرعاية المعوقين من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية لإقامة مشروعات إنتاجية صغيرة لإدرار الدخل بغية خلق فرص عمل للمعوقين قابلة للنمو اقتصاديا اجتماعيا .
- توعية المجتمع بحقوق المعوقين من خلال وسائل الأعلام ومناهج التعليم وتشجيع استيعابهم للعمل في مؤسسات العمل المختلفة .

الضمان الاجتماعي :-

- بالرغم من أن قانون الضمان الاجتماعي يوفر مزايا تأمينية من الشيخوخة والعجز والإصابة والوفاة إلا أن هناك فئات واسعه من المجتمع خاصة العاملين في المهن الحرة في القطاع الزراعي لازالت غير منخرطة في إطار الضمان الاجتماعي الخاص لعدم الوعي بمنافعه أو لعدم القدرة على المساهمة بدفع أقساط الضمان مما نتج عن ذلك تأثر العديد من الأسر عند فقدان عائلها من الحصول على مصادر دخل بديلة . كما لازال النشاط الاستثماري لصندوق الضمان الاجتماعي باتجاه توفير فرص العمالة متواضع وبحاجة إلى دعم إمكانياته لخدمة الفئات المحتاجة . ومن أجل تخفيف الأعباء المعيشية وتوفير فرص العمالة ساهم صندوق التنمية الاجتماعي بتقديم القروض لدعم مشروعات إنتاجية صغيرة في بعض محافظات الجمهورية . وتسعى الحكومة ضمن برنامجها إلى تنفيذ بعض السياسات والإجراءات التي من شانها تعزيز فرص العمل للفئات ذات الاحتياجات الخاصة في المجتمع وتحسين أوضاعها وذلك من خلال :-
- توسيع رقعة مظلمة الضمان الاجتماعي لكي تشمل نوعيات مختلفة من الفئات التي تعاني من هشاشة أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وتعتبر في حالة بطالة مقنعة من خلال ربطها بأنشطة إنتاجية واعمال يدوية وحرفية .
- الاهتمام باستثمارفوائض أموال صندوق المعاشات والضمان الاجتماعي في مشاريع ذات عائد ونفع مضمون .

الفصل الثاني
القضاء على الفقر

ويهدف هذا الفصل من برنامج عمل مؤتمر كوبنهجن إلى التعامل مع الفقر باعتباره مشكلة معقدة ومتعددة الابعاد ذات جذور ضاربة في الميدان الوطني والدولي فهناك حاجة إلى برامج محددة تدعمها جهود دولية وإلى استراتيجيات متكاملة وإلى وضع أو تعزيز خطط وطنية للقضاء على الفقر من الافضل بحلول عام ٩٦م وذلك بالتصدي لاسبابه الهيكلية وينبغي إيلاء اهتمام خاص في سياق الخطط الوطنية . لخلق العمالة كوسيلة للقضاء على الفقر . وينبغي كذلك إشراك من يعيشون في الفقر ومنظماتهم في وضع الاهداف وتصميم الاستراتيجيات والبرامج الوطنية وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها . وتشجيعهم ومساعدتهم على التنظيم حتى يمكن لممثليهم أن يشاركوا في وضع السياسة الاقتصادية والاجتماعية . ويشير الفصل إلى ضرورة رصد المعلومات عن أداء خطط القضاء على الفقر وتقييمها وتقاسمها دوريا . ويؤكد ضرورة تحسين النفاذ إلى الموارد والهياكل الاساسية الانتاجية لتوسيع فرص توليد الدخل وتنويع الانشطة . وتحسين الانتاجية في المجتمعات الفقيرة منخفضة الدخل . ويتصدي الفصل لمشكلة الفقر في الريف ويدعو إلى توسع وتحسين ملكية الارض عن طريق تدابير مثل الاصلاح الزراعي وتحسين تامين حيازة الارض والاجور العادلة وتحسين ظروف العمل الزراعي . وينبغي مواجهة الفقر في الحضر بعدد من التدابير من بينها تشجيع وتعزيز المنشآت الصغيرة جدا . والمشاريع الصغيرة والتعاونية . وتسهيل الانتقال من القطاع غير النظامي إلى القطاع النظامي . ويدعو الفصل إلى تدابير لتلبية الاحتياجات الاساسية للجميع بما في ذلك حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية الاساسية.

اصبحت ظاهرة الفقر من بين التحديات الكبيرة وذات الاولوية في اهتمامات الجمهورية اليمنية حيث شهدت خلال الثلاث السنوات الماضية تنامي الجهود لمكافحة الفقر وتعددت الادوات والمؤسسات التي تتبنى أو تنفذ برامج مباشرة أو غير مباشرة للحد من مشكلة الفقر وتأثيراته السلبية على المجتمع.

لقد تضمن الاعلان العالمي وبرنامج العمل لمؤتمر كوبنهاجن فصولا خاصة بمعالجة مشكلة الفقر وهو ما سنحاول هنا تناوله مع تلك السياسات والبرامج والأعمال التي نفذتها الجمهورية اليمنية تنفيذا لما ورد في الإعلان وبرنامج العمل .

١- المؤشرات الراهنة لحالة الفقر في اليمن :

بدأت اليمن في مطلع عام ١٩٩٥م تنفيذ الخطوات الاولى من البرنامج الشامل للإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية بما رافق ذلك من إعادة النظر في وظيفة الدولة الاقتصادية سيراً على نهج الحرية الاقتصادية وتأكيد آلية السوق واحتفاظ الدولة بدور المنظم والساهر والمراقب والحارس على مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة . حظى هذا البرنامج بارادة سياسية صارمة وواعية باهمية الاصلاحات لاعادة التوازن للأوضاع الاقتصادية والمالية ، والتي عصفت بها ازمة مالية حادة عام ١٩٩٤م كادت أن تؤدي بها إلى انهيار كامل لهذه الاوضاع كما حظى هذا البرنامج بدعم وعون خارجي من المنظمات والمؤسسات العربية والدولية ناهز المليارى دولار واعفاء من الديون الخارجية وصلت إلى نسبة ٩٠% مع إعادة جدولة ما تبقى لفترات زمنية طويلة وبشروط مناسبة .

لقد حقق برنامج الاصلاح جانباً كبيراً من اهدافه المتعلقة بالمؤشرات المالية والنقدية: الاسعار وميزان المدفوعات والاحتياطي الرسمي من النقد الاجنبي وشهد الاقتصاد الوطني انخفاضاً في عجز الموازنة وضغط الانفاق العام وانخفاض في معدل التضخم واستقرار سعر الصرف المعوم . ففي الوقت الذي تحقق كل هذا النجاح للبرنامج الا إن ذلك تبعته اثار سلبية على الجانب الاجتماعي والمعيشي للمواطنين وخاصة ذوي الدخل المحدود والفقراء وادى إلى تردي واستفحال ظاهرة الفقر على نحو أثار العديد من المخاوف والاخطار على قطاعات سكانية واسعة للفقر في اليمن محددات عديدة منها ما هو هيكلي مرتبط بندرة الموارد والنمو السكاني المفرط (٣,٧%) وعدم التوازن بين الموارد والتزايد السكاني وكذا الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني ومحدودية الفاعلية في الاجراءات المتخذة لمحاربة الفقر ومنها ما هو مؤقت ومرتبط بالازمة الاقتصادية التي نشأت خلال النصف الأول من التسعينات وعودة مليون مهاجر يمني من دول الخليج المجاورة والاثار الناجمة عن برنامج الاصلاح الاقتصادي والتي بفعلها نشأت عوامل أدت إلى تفشى ظاهرة الفقر وهي انخفاض متوسط الاجر الحقيقي في الفترة ٩١-٩٦م بنسبة ٧٠% وزادت البطالة بنسبة كبيرة ورفع الدعم عن السلع والخدمات الاساسية وقد أدت هذه العوامل إلى زيادة الاعباء على الفقراء وتدنى حياتهم المعيشية .

ولاسباب ندرة المسوحات العائلية والمعلومات والمعطيات الميدانية فان قياس حالة الفقر في اليمن تواجه صعوبات عديدة ، كما أن الدراسات التي انجزت حتى الان محدودة للغاية فهناك دراسة اعدها فريق من البنك الدولي عام ٩٦م وهناك بعض الدراسات المتفرقة التي اعدتها منظمات دولية اخرى وبعض الباحثين الوطنيين ومن خلال الاستقراء لهذه الدراسات والمصادر الرسمية وشبه الرسمية حول نسبة الفقر في اليمن امكن الوصول إلى بعض المؤشرات منها أن نسبة الفقراء في اليمن يتراوح بين ١٩% ، ٢١% ، ٤١,٤% من اجمالي السكان وهذا يعني أن عدد الفقراء حسب هذه النسب قد يصل بحسب احصاء السكان لعام ٩٤م الذي حد عدد السكان بعدد ١٥,٧مليون نسمة إلى حوالي ٣,٠٠٧,٩٠٩ نسمة ، ٣,٣٢٤,٥٣١ نسمة ، ٦,٤٩٠,٧٥١ نسمة على التوالي كما اشارت هذه الدراسات إلى أن الفقر في اليمن ظاهرة ريفية حيث يشكل فقراء الريف ٨٢% من اجمالي الفقراء.

٢- السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر :

٢/١ الخطة الخمسية الاولى:

منذ منتصف عام ٩٥م وفي خطوة تكاملية مع برنامج الاصلاح بدأت الحكومة الاعداد للخطة الخمسية (٩٦-٢٠٠٠) والتي اقرت في عام ٩٦م واستهدفت نمواً في الناتج الاجمالي يقدر بنحو ٧,٢% سنوياً وهو ما يعني زيادة معدل الناتج المحلي للفرد بـ(٣,٥%) سنوياً أو بزيادة كلية قدرها حوالي ١٨,٨% وهذا المؤشر يعكس احد جوانب التقدم المستهدف في مستويات معيشة المواطنين والذي هدفت إليه الخطة .

لقد تضمنت الخطة ولاول مرة أهدافاً مباشرة تتصل بتحسين آلية توزيع منافع التنمية الاقتصادية بين المحافظات كافة وتقليل الفوارق بين الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية والسعي لضمان تكافؤ الفرص بين الجميع وعلى كافة المستويات وتهيئة ظروف العمل المنتج من حيث مستوى التعليم والمهارات وتعزيز روح المبادرة الذاتية لدى المواطنين ، كما تضمنت اهدافاً تتعلق بزيادة النمو الاقتصادي والتسريع بالتنمية الاجتماعية باقصى مايمكن من المعدلات لكي تساهم في تحسين مستويات المعيشة السكانية وخلق فرص العمل وتشجيع الادخارات المحلية وتنميتها .

٢/٢ شبكة الامان الاجتماعي :

اولت الدولة وهي تنفذ برنامج الاصلاح الاقتصادي في مرحلته الثانية اهتماماً كبيراً بوضعية الفئات الاجتماعية ومعاناتها من الاثار الجانبية لبرنامج الاصلاحات خصوصاً ارتفاع الاسعار ورفع الدعم عن السلع والخدمات الاساسية وزيادة استشراء ظاهرة الفقر في المجتمع ووصولها إلى مستويات تندر بالخطورة لذلك اقرت الحكومة وبصورة عاجلة عام ٩٥م إتخاذ الاجراءات لانشاء شبكة الامان الاجتماعي في إطار المرحلة الثانية (المتوسطة) للإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية واكسابها البعد الاجتماعي المطلوب وقد هدفت شبكة الامان الاجتماعي إلى التالي :-

١- تخفيف الاعباء المعيشية على الفقراء وذوي الدخل المحدود .
٢- ايجاد فرص عمل للعاطلين والقادرين عليه .
٣- توسيع المشاركة الشعبية .
٤- تكامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
٥- تعزيز التكافل الاجتماعي .

واصبح مفهوما للجميع أن شبكة الأمان الاجتماعي صارت ضرورة قصوى لانجاح برنامج الاصلاحات وإن المعاناة التي يلقاها محدودي الدخل والفقراء قد تم النظر إليها بكل جدية في إطار سياسية وطنية واضحة للحد من تأثيرات الفقر وإنعكاساته على المواطنين وفي غضون عامين اصبحت شبكة الامان واقعا بعد تأسيس العديد من مؤسساتها واصبح بعضه يعمل بصورة فعلية خلال الاعوام ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨م وكان لصدور قرار مجلس الوزراء رقم ٩٨/١٥م بشأن تشكيل اللجنة العليا لشبكة الامان الاجتماعي برئاسة رئيس الوزراء وعضوية الوزارات المختصة وممثلي المنظمات الاهلية اثره الايجابي في ايجاد الاطار المنسق والموجه لسياسات مكافحة الفقر من خلال ادوات شبكة الامان وهي :-

١/٢/٢ صندوق الرعاية الاجتماعية

صندوق الرعاية الاجتماعية وانشأ بالقانون رقم (٣١) لعام ٩٦م لتقديم المساعدات النقدية المباشرة إلى الفئات الفقيرة وقد رصدت الدولة لهذا الصندوق حوالي ٤,٥ مليار ريال عام ٩٨م وله فروع في جميع محافظات الجمهورية وقد بدا العمل عام

٩٧م واستفاد من مساعداته عشرات الالاف من الاسر الفقيرة ويخطط أن يستفيد من مساعدته حتى نهاية العام ١٩٩٨م ٢٥٠ الف حالة برأسمال يصل إلى ٥ مليا ريال والصندوق له مجلس إدارة برئاسة وزير التأمينات والشؤون الاجتماعية وعضوية عدد من الجهات الحكومية وممثلي المنظمات الاهلية .

٢/٢/٢ – الصندوق الاجتماعي للتنمية :

وانشء بالقانون رقم ١٠ لعام ٩٧م ويهدف إلى احتواء الآثار الجانبية الناجمة عن عملية الاصلاح الاقتصادي من خلال تحسين اوضاع الفئات الاجتماعية الاشد فقراً عن طريق تقديم الخدمات الاساسية للمناطق المحرومة وخلق فرص العمل وتطوير المجتمعات المحلية والتخفيف من حدة الفقر وتقديم المساعدة لتطوير البنية المؤسسية للعمل الاهلي والشعبي.

ويحقق الصندوق الاهداف اعلاه عن طريق تنفيذ المشروعات التنموية ومنح القروض والتسهيلات المالية الميسرة لاقامة المشروعات الصغيرة المدرة للدخل وتوفير فرص العمل ويمول الصندوق من قبل البنك الدولي كممول رئيس إلى جانب المملكة الهولندية والصندوق الاقتصادي والاجتماعي العربي وصندوق النقد العربي واخرون .

٣/٢/٢- البرنامج الوطني للأسر المنتجة :

ويهدف إلى تدريب الاسر الفقيرة من خلال اختيار احد افراد الاسرة وغالبيتهم من السناء واكسابهن المهارات المهنية والفنية اللازمة والتي تؤهلن للالتحاق بسوق العمل أو اقامة مشروعاتهن الصغيرة ولدى البرنامج (٣٣) مركز للتدريب منتشرة في غالبية محافظات الجمهورية وقد تمكن حتى النصف الأول من عام ٩٨م من تدريب الالاف من النساء .

وقد وانشأ البرنامج عام ٩٠م وتم تطويره خلال اعوام ٩٦م ، ٩٧م ليضطلع بمهام محددة في ٩٨م في إطار اهداف شبكة الامان الاجتماعي ويمول من قبل الدولة وصندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية .

٤/٢/٢ مشروع البرنامج الوطني لتخفيف الفقر وتوفير فرص العمل :

يعتبر من المشروعات الحديثة وقد وقعت وثيقة المشروع في يونيو ١٩٩٧م وبناء على قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٨) لعام ٩٨م تم تشكيل لجنة تسيير للمشروع برئاسة وزير التأمينات وعضوية عدد من الجهات ذات العلاقة والمشروع حصيلة التعاون بين وزارة التأمينات ووزارة التخطيط والبرنامج الانمائي للامم المتحدة ووضعت وثيقته بعد سلسلة دراسات اجراها عدد من الخبراء الذين انتدبتهم اللجنة المشكلة من الجهات الثلاث برئاسة وكيل وزارة التأمينات لقطاع التنمية والتي عملت لمدة عام كامل لانجاز وثيقة المشروع.

والمشروع مازال في بداياته وركزت وثيقته على عنصر التنمية الاجتماعية وعلى الاهداف المحددة في الخطة الخمسية الاولى والمتصلة بالعديد من القطاعات ذات الارتباط المباشر بظاهرة الفقر بحيث شملت مكوناته الرعاية الاجتماعية والصحية والتربوية والتعليم والتدريب المهني والتشغيل والاسر المنتجة والتنمية الريفية والتنمية البشرية . وحالياً يعمل المشروع في إطار وحدة تنفيذ اساسية ووحدات فرعية في الوزارات والاجهزة ذات العلاقة . وتبلغ كلفته ٤٠ مليون دولار بتمويل من برنامج الامم المتحدة وعدد من منظماتها المتخصصة وجهات اخرى وسيستمر المشروع لمدة خمس سنوات .

٥- مشروع الاشغال العامة (هيكلية كثيفة العمالة)

تأسست بقرار مجلس الوزراء رقم (١٥٩) لسنة ٩٦م وهو احد مكونات الشبكة الذي تبنته الدولة بالتعاون مع هيئة التنمية الدولية / البنك الدولي ويهدف إلى التالي :

١-ايجاد اكبر عدد مكن من فرص العمل .

٢-تحسين بعض خدمات البنية الاساسية .

٣-تحسين الوضع البيئي والصرف الصحي للمناطق الاكثر احتياجاً.

٤-النهوض بمستوى المشاركة المجتمعية في إعداد وتنفيذ مشروعات الاعمار المدنية.

ويعمل المشروع بنظام المقاولات الصغيرة كثيفة العمالة وتدريب العمالة غير الماهرة ويلبية الاحتياجات في المجالات التعليمية والصحية وإنشاء خزانات ومنشآت المياه والصرف الصحي وقد اوشك هذا المشروع على الانتهاء مع نهاية عام ١٩٩٨م

بعد أن انشأ المئات من المشاريع واستفاد من مشروعاته ومقاولاته الآلاف من الافـــراد ومن المتوقع أن يجدد المشروع لفترة زمنية قادمة .

فما الذي حققته مؤسسات شبكة الامان من نتائج حتى الان نتائج حتى الان ؟

بعد هذه السنوات الثلاث ومنذ البدء بتشكيل مؤسسات هذه الشبكة نرى انه مـــن الصعب الاجابة على السؤال اعلاه. أن دراسة تقارير التنفيذ لبعض هـــذه المؤسســـات لخطط عام ٩٧م والنصف الأول من عام ٩٨م تمكنا من ابراز بعض المؤشرات الاولية لدور هذه المؤسسات في الحاضر وما يمكن أن تؤديه من اداور مباشرة في المستقبل. وفيما يلي جدولا يبين خلاصة عمل هذه المؤسسات خلال عام ١٩٩٧م والنصـف الأول من عام ١٩٩٨م :

برنامج الصندوق	حم المستفيدين بشكل مباشر	الوحدة	حجم المستفيدين بشكل غير مباشر	الوحدة	حجم المبالغ المنصرفة على الخدمات	الوحدة
الصندوق الاجتماعي للتنمية	٣٦٣٥٠	شخص	٥٥١٤٠	شخص	١,٧٤٥,٩٩٩	دولار
صندوق الرعاية الاجتماعية	١,٢١٣٤	امرأة	٦١٢,٨٠٤	شخص	٢.٢٦٩.٧٩٨.٠٠٠	ريال
البرنامج الوطني للاسر المنتجة	٧٧٨٨	امرأة	٤٦,٧٢٨	شخص	٣٧,٩٥٠,٧٩٨	ريال
مشروع الاشغال العامة	٤٣٠٠٠	شخص	٣٨٥,٠٠٠	شخص	١٦,٣٠٠,٠٠٠	دولار
	١٨٩٢٧٢		١٠٩٩٦٧٢			

بعض الاستخلاصات من الجدول

يبين الجدول حجم المستفيدين وحجم المخصصات المالية المنصرفة خلال فـــترة عمل المؤسسات المشار إليها وإذا ما قارنا المؤشرات المســـتخلصة، حجـــم التغطيـــة (الاعداد المستفيدة إلى إجمالي اعداد الفقراء) كما ورد في احصاءات المصادر الرسمية وغير الرسمية (١٩%-٢١%-٤١%).

سنلاحظ الآتي :

بحسب المصادر الرسمية :

١٩% - عدد الفقراء ٣,٠٠٧,٩٠٩

- حجم التغطية بشكل مباشر نسبة إلى عدد الفقراء ٦,٢%
- حجم التغطية بشكل غير مباشر نسبة إلى عدد الفقراء ٣٦%

٢١% - عدد الفقراء ٣,٣٢٤,٥٣١

- حجم التغطية بشكل مباشر نسبة إلى عدد الفقراء ٦%

- حجم التغطية بشكل غير مباشر نسبة إلى عدد الفقراء ٣٣%

بحسب المصادر غير الرسمية :

٤١% - عدد الفقراء ٦,٤٩٠,٧٥١

- حجم التغطية بشكل مباشر نسبة إلى عدد الفقراء ٣%

- حجم التغطية بشكل غير مباشر نسبة إلى عدد الفقراء ١٧%

من خلال النتائج والمؤشرات المحققة نستنتج الآتي :

١- أن اعداد الفقراء المستفيدين من خدمات مؤسسات شبكة الامان يعتبر معقولاً قياساً إلى الفترة القصيرة لعمل هذه المؤسسات.

٢- إذا ما جمعنا حجم المستفيدين بشكل مباشرة وبشكل غير مباشر معاً فإننا بالتاكيد سنصل إلى نسبة اكبر من ذلك بكثير مما يعكس وجود إمكانية للتوسع في اعداد المستفيدين من عام لآخر..

٣- أن المستفيدين يتفاوتون من حيث نوع ومضمون الخدمة المقدمة لهم فمنهم من حصل على فرصة عمل من المشروع أو المقاولة الصغيرة ومنهم من تمكن من خلال المنظمة الأهلية من الحصول على وسيلة العيش المناسبة أو الاستفادة من الخدمة التنموية التي قدمها البرنامج أو المؤسسة في منطقة المشروع.

٣/٢ برنامج الحكومة :

قدمت الحكومة اليمنية الحالية برنامجها العام لمجلس النواب في يونيو ٩٨م حيث جاء هذا البرنامج متسقاً مع توجهات الدولة نحو التخفيف مع حدة الفقر فقد حدد جملة الأهداف العامة للحكومة وكان من ضمنها، إضافة إلى تأكيد استمرار عملية الإصلاح الاقتصادية والمادي، التأكيد على تنمية الموارد البشرية وزيادة قاعدة مشاركة المرأة والشباب وتفعيل السياسات السكانية والبيئية وتطوير ثقافة العمل. وحظى هدف تطوير وتوسيع أنشطة شبكة الأمان الاجتماعي أولوية ضمن هذه الأهداف العامة وتحديداً

مساعدة فئات المجتمع ذات الدخول المحدودة على احتمال مترتبات عمليات التصحيح الاقتصادي والهيكلي ورفع مستوى القدرة الذاتية للشباب للمشاركة في التنمية .

وحدد البرنامج قسما من أقسامه لشبكة الأمان الاجتماعي حدد فيه اتجاهات الحكومة لتطوير أدوات ومؤسسات شبكة الأمان والتي تهدف إلى التقليل من الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح على الفئات الاجتماعية ذات الدخول المحددة وتلك التي تعاني من البطالة.

٣- نظم الحماية الاجتماعية والتأمين الاجتماعي :

٣/١- الحماية الاجتماعية :

يلزم الدستور الدولة بتوفير أنظمة الحماية الاجتماعية للفئات التي تحتاجها وقد أنيطت هذه المهمة أساسا بوزارة التأمينات والشئون الاجتماعية إضافة إلى بعض الوزارة ذات العلاقة بالموضوع ويتوفر لدى وزارة التأمينات عدد من هذه المراكز والدور وتعمل بما يتوفر لها من إمكانيات ومن الدعم الذي تحصل عليه من المنظمات الأهلية المحلية والدولية ورجال الأعمال على تنميتها وتطوير خدماتها. كما انشأت بعض المنظمات الأهلية مراكزها الخاصة بها. المراكز التي تتبع وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية هي كالتالي :

نوع المراكز والدور الاجتماعية	العدد	الطاقة الاستيعابية
١- دور رعاية وتوجيه الأحداث الجانحين والمعرضين للجنوح	٤	٦٠٠
٢- دور تأهيل المعاقين بمختلف إعاقاتهم	٧	٦٦٠
٣- دور العجزة والمسنين	٤	٢٠٠
٤- مراكز التأهيل المهني للنساء الفقيرات (مراكز الاسر المنتجة)	٣٣	-

إضافة إلى إنشاء شبكة الأمان الاجتماعي التي هي بحد ذاتها نظام متكامل من الحماية الاجتماعية، كما سبق شرحها سابقا، عملت الدولة إلى تعزيز أوجه التعاون مع الدول والمنظمات العربية والدولية وذلك في سبيل تنمية هذه الأنظمة فيما يلي نستعرض ما أسفر عنه هذا التعاون.

- مشاريع تنمية المرأة وادماجها في التنمية: وهدفت إلى تدريب المرأة وفتح فرص التعليم بمختلف مستوياته لها ومحو الأمية وزيادة دخلهن. بلغت تكلفتها ما يقارب ١,٥ مليون دولار و ٢٢ مليون ريال يمني.
- مشروع التأهيل الاجتماعي للمعاقين: هدف هذا المشروع إلى تنمية مركزين رئيسيين من مراكز التأهيل الاجتماعي باستحداث ورش جديدة وتنمية الموجودة وتدريب الكادر العامل واستحداث تجربة التأهيل المجتمعي في الأرياف بلغت تكلفة المشروع ما يقرب من مليون دولار وما يقرب من ١٤ مليون ريال يمني.
- مشروع التأهيل الاجتماعي للأطفال: هدف هذا المشروع إلى تأهيل الأطفال المعاقين ضمن أسرهم ومجتمعاتهم المحلية. يعمل المشروع منذ عام ٩٣م ولايزال مستمراً حيث قدم خدماته إلى عدد ٢٢٥٠ طفلاً.
- مشروعاً دعم المنظمات الاهلية. يهدف هذان المشروعان إلى ايجاد تشريعات أكثر استجابة للتطور الديمقراطي في البلاد وتنمية إدارة هذه المنظمات وتوفير التمويل لتنفيذ بعض مشاريعه وبلغت تكلفة هذين المشروعين ٧٥٠ ألف دولار . المشروع لايزال في طور التنفيذ.
- مشروع دعم البرنامج الوطني للتخفيف من الفقر: المشروع يتكون من عدد من المكونات في مجالات زيادة التشغيل والتدريب المهني وتنمية المشاريع الصغيرة (الاقراض البسيط)، التنمية المحلية وتنمية برنامج الأسر المنتجة وتبلغ تكلفة المشروع ٣٩ مليون دولار وقد بدأ المشروع في عام ٩٧م وسيستمر لمدة ٥سنوات. إجمالاً يهدف المشروع إلى :
  - إعداد الهيكل الوطني للتخفيف من الفقر.
  - إعداد نظام معلومات ومراقبة الفقر.
  - بناء قدرة الحكومة لصياغة وتنفيذ سياسات العمل والتشغيل وتنمية الموارد البشرية.
  - تطوير وتنفيذ التدخل الاستراتيجي لتنمية المشاريع الصغيرة والأصغر.
  - مساعدة المنظمات الحكومية المحلية والمنظمات غير الحكومية لإقامة هيكل التخطيط والتنفيذ للتنمية المحلية ومحاربة الفقر.
  - مساعدة الحكومة في صياغة وتجريب تنفيذ سياسات وطنية للإسكان للفئات منخفضة الدخل.

٢/٣- التأمين الاجتماعي :

عملت الدولة على تنظيم التأمين الاجتماعي للعاملين في جميع قطاعات العمل المختلفة، الحكومي والعام والمختلط والخاص وقد تم ذلك باصدار القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩١م بشأن التأمينات والمعاشات والقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٩١م بشأن التأمينات الاجتماعية حيث شمل القانون الأول والثاني مجالات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة واصابات العمل وأنفرد القانون الأول بالتأمين الصحي حيث إن هذا القانون يغطي فئات العاملين في القطاع الحكومي والعام والمختلط بينما يغطي القانون الثاني العاملين في القطاع الخاص مع استثناء تلك العمالة التي يصعب تأطيرها ضمن هذا القانون مثل العاملون المؤقتون في الزراعة والرعي، كما يطبق تأمين الشيخوخة والعجزة والوفاة واصابة العمل في القطاع الخاص على الشركات التي يستخدم ٥ عمال فاكثر وذكر القانون إمكانية تغطية هذا التأمين للعاملين في الشركات الخاصة الأقل من ذلك بعد توفر إمكانية ذلك في البلاد .

فيما يلي نعرض الجدول (١) (٢) التي تبين اعداد المستفيدين :

إضافة إلى القانونين ٢٥ ، ٢٦ لعام ٩١م هناك شكل آخر للتأمين الاجتماعي وهو صندوق الرعاية الاجتماعية وهو أداة من أدوات شبكة الأمان الاجتماعي وقد سبق الإشارة إلى مهامه وأهدافه فيما نستعرض الجدول التالي الذي بين اعداد الحالات (الحالة يمكن اعتبارها أسرة معيشية) التي صرفت لها المعونات النقدية للأعوام ٩٥/٩٦/٩٧/٩٨/٩٩م والمبالغ الاجمالية لهذه المعونات ومن هذا الجدول يتضح تضاعف اعداد الحالات المشمولة في هذا النظام من التأمين ومما يجدر ذكره أنه في العام ٩٨م تزايدت هذه الاعداد بمقدار ١٠٥ ألف حالة انظر الجدول (٣) أما في العام ٩٩م فسيزيد العدد إلى ١٥٠ ألف حالة ليصبح اجمالي الحالات حتى نهاية عام ٩٩م عدد ٢٥٦ ألف حالة باجمالي مبلغ يصل إلى ٥ مليار ريال (حوالي دولار)

جدول (١)

جدول يبين أعداد المتقاعدين والحقوق التأمينية لعام ٩٧م

القطاع	عدد التقاعدين	الحقوق التأمينية
حكومي عام، ومختلط	٣٢٨٥٢	٢١٤٩٧٨٨٥٧٥
خاص	٦٩٤	٥١٩٢٦٩٨٥
الاجمالي	٣٣٥٤٦	٢٢٠١٧١٥٥٦٠

جدول (٢)

جدول يبين أعداد التقاعدين حسب السنوات وحسب قطاع الملكية

قطاع الملكية	٩٥م	٩٦م	٩٧م	٩٨م	٩٩م تقديري
الحكومي والعام والمختلط	١٦٩٤٦	٢٩٥٤٤	٣٢٨٥٢	٣٧٠٧٤	٥٢٠٧٤
الخاص	٤٤٧	٥٧٠	٦٩٤	٨٩٤	١١٦٤
الاجمالي	٢٧٣٩٣	٣٠١١٤	٣٣٥٤٦	٣٧٩٦٨	٥٣٢٣٨

جدول (٣)

جدول تطور اعداد المستفيدين من مساعدات صندوق الرعاية الاجتماعية وقيمة هذه المساعدات حسب السنوات

السنة	عدد الحالات المستفيدة مباشرة	المبلغ المنصرف
٧٥م	١٦٠٠	٤٤١٦٧
٨١م	٣٤٩٥	٩٥٧٣٣٥
٨٢م	١٨٥٢	٦٢٠٧١٦
٨٦م	٧٦٨٨	٢٧١٢٥٠٩
٩٤م	٣٠٢٥٥	١٢٦٣٧٧٠١
٩٥م	٤٠٤٥٤	١٧٥١٥٥٩٩٤
٩٨/٩٧م	١٠٥١٣٤	٢٢٦٩٧٩٨٥١٣

دور مؤسسات المجتمع المدني

خلال فترة ما بعد قيام الوحدة وحتى اليوم اتسم النشاط الاهلي والتعاوني بتزايده واتساعه بصورة ملحوظة ولا يمن اغفال انه يعيش ازدهاراً ملموساً بسبب التوجـــهات الديمقراطية ونهج التعددية السياسية والحزبية والاهتمام البالغ باستكمال انشاء مؤسسـات المجتمع المدني .

وقد اكدت التجربة أن هذه المنظمات يزداد دورها وحضورها الفاعل كشريك اساس في عملية التنمية والبناء جنباً إلى جنب الجهود الرسمية التي لا تستطيع وحدها أن تبنى مجتمعاً متماسكاً واستناداً إلى هذا النهج فان الدولة اضطلعت بمهام الاشراف على تأسيس الجمعيات وتشجيع نشاطها وتقديم كل التسهيلات والمتطلبات لتحقيق المزيد من النمو في هذا النشاط وخصوصاً خلال الثلاث السنوات الاخيرة التي يلاحظ فيها تزايد النشاط الاهلي في المجالات التعاونية والخيرية والانسانية وتوجه جانباً كبراً من جهودها للمساهمة في الحد من الفقر ورعاية الفئات الفقيرة والفئات الخاصة وتقديم الخدمات اللازمة لها .

وتاكيدا لذلك فقد بلغ اعداد هذه الجمعيات والاتحادات ١٥٠٢ جمعيـــة واتحـــاد وانواع هذه المنظمات موزعة على مختلف ميادين العمل الخيري والتعاوني والاجتماعي والمهني والثقافي ويتوقع أن يصل هذا العدد إلى (٢٠٠٠) جمعية وتعاونية وإتحاد مـــع نهاية العام الحالي ٩٨م .

توزعت هذه الجمعيات والاتحادات والتعاونيات على جميع محافظات الجمهورية وبالتالي توزع مختلف انشطتها على هذه المحافظات ولا يتوافر لدى الجهة المعنية فـــي الدولة حاليا احصائيات عن حجم ونوع الخدمات المقدمة وحجـــم ونوعيـــات الجـــهات المستفيدة منها الا أن ما يمكن التأكيد عليه هنا توسع وكبر هذه الخدمات وكـــبر اعـــداد المستفيدين منها .

واستنادا إلى برنامج الحكومة الحالية الصادر في يونيو ٩٨م الذي اكد على دور الدولة في رعاية وتشجيع هذه المنظمات وتطوير نظام الحكم المحلي وضمان الحريـــات العامة وحقوق الإنسان استنادا إلى ذلك تحصل هذه المنظمات على الرعايـــة والدعـــم والتسهيلات والمزايا التفضيلية لتطوير هذه الانشطة والخدمات دونما أي تدخلات مـــهما كان نوعها ويمكن ايجاز اشكال الدعم والمساعدة فيمايلي :

١-حصول مالا يقل عن ١٥٠ جمعية وإتحاد على اكثر من ١٠٠ مليون ريال سنوياً كدعم من الحكومة وهذا الرقم يزداد سنوياً.

٢-منح الجمعيات والاتحادات الاعفاءات والتسهيلات الجمركية والضريبية.

٣-مساعدة الجمعيات للحصول على المنح والمساعدات من المصادر الخارجية داخل البلاد وخارجها دونما أي قيود على هذا المصدر.

٤-الاسهام في حل المشكلات التي تنشأ بين اطراف العمل الاهلي بما يتوافق مع المصلحة العامة وأهداف هذا العمل الاهلي.

ومما يجدر الإشارة إليه هنا هو أن مشروع قانون المنظمات غير الحكومية الجديد والذي اعدته وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية يعد متطوراً مقارنة بنظيره السابق رقم ٦٣/١١م ويخدم تلك الاهداف التي تتوخاها الدولة من هذه المنظمات كشريك اساس في التنمية ولضمان اغناء مشروع القانون الجديد فقد تم مناقشة هذا القانون في اجتماعات على مستوى جميع المحافظات شارك فيها اكثر من ٤٠٠ منظمة أهلية وتوجت هذه المناقشات بعقد المؤتمر العام الأول للمنظمات غير الحكومية لمراجعة جميع الملاحظات التي جمعت من المحافظات وإعداد المسودة النهائية للمشروع لتقديمه لمجلس الوزراء ثم لمجلس النواب وأخيراً لاصداره.

وسيراً على هذا النهج تعد الدولة قانون الحكم المحلي (الإدارة المحلية) حيث يسعى هذا القانون لتوفير المشاركة للمجتمعات المحلية في إدارة وتنفيذ برامج التنمية وادارة شئونها اليومية وإعطائها المزيد من الشروط المواتية لاستغلال مواردها الذاتية بدلاً من تسليمها إلى الخزينة العامة مع تخفيض جزء من الميزانية المركزية للمجالس المحلية ونرى انه بهذا النهج ستتوفر الظروف المناسبة لزيادة معدلات تنمية مؤسسات المجتمع المدني وزيادة مساهمتها في التنمية والتخفيف من الفقر.

جدول رقم(١)

اعداد الجمعيات والاتحادات والمنظمات التي تتواجد حتى نهاية عام ٩٦م وتلك التي تم إنشائها في عام ٩٧م

البيان		الاجمالي حتى نهاية عام ٩٦م	ما تم تأسيسه خلال العام ٩٧م	الاجمالي في نهاية عام ٩٧م
الاجمالي العام		١٣٧٧	١٢٠	١٥٠٢
الفروع	الاجمالي	١٧٨	٨	١٨٦
الجمعيات والاتحادات والمنظمات الجماهيرية	اتحادات	٣٧	٠	٣٧
	نقابات	٤٨	١	٤٩
	علمية	٢	٠	٢
	مهنية	٧	٠	٧
	ثقافية	٢	٠	٢
	اجتماعية	٣٣	٤	٣٧
	خيرية	٥٠	٤	٥٤
الأصول	الاجمالي	٦٢٧	٨٨	٧١٥
الجمعيات والاتحادات والمنظمات الجماهيرية	اتحادات	٢٢	١	٢٣
	نقابات	١٩	١	٢٠
	صداقة	١٥	٢	١٧
	اندية	١٣	٠	١٣
	علمية	٩	٠	٩
	مهنية	٢٥	١	٢٦
	ثقافية	١٧	٢	١٩
	اجتماعية	٦٣	١١	٧٤
	خيرية	٤٤٤	٨٣	٥٢٧
الجمعيات والاتحادات التعاونية	الاجمالي	٥٧٢	١٢	٥٨٤
	اتحادات	٢	٠	٢
	اسكانية	١٥٨	٥	١٦٣
	حرفية	٢٤	٢	٢٦
	سمكية	٣٣	٢	٢٥
	استهلاكية	٩٤	١	٩٥
	زراعية	٢٦١	٥	٢٦٦

مشروعات وبرامج تنمية المجتمعات المحلية

اعطت الدولة اهتماما مناسبا لتنمية المجتمعات المحلية سواء عن طريق انشاء المدارس والوحدات الصحية والطرق والاتصالات من ميزانيتها العامة ولزيادة فعالية هذه الانشطة التنموية تم استحداث نظام هيئات التعاون الاهلي والذي هيكل تنظيمها يبدأ في القرى والعزل وينتهي بالإدارة المركزي ويشارك في ادارته مواطنين يتم تحديدهم من قبل المجتمعات المحلية (بسبب عدم توفر الخبرات اللازمة والوعي) وتهدف هذه الهيئات إلى إشراك هذه المجتمعات في توفير الخدمات التي يحتاجون لها حيث تقدم الدولة فقط بعض الخبرات وبعض التمويل وقد حققت هذه التجربة نجاحا كبيرا في بداياتها فقد شارك الاهالي بفعالية في تنفيذ المشروعات التي هم بحاجة إليها سواء بالمساعدة النقدية أو بالمشاركة في العمل . هناك تجربة اخرى اعطت بعض النتائج الجيدة الا وهي انشاء مراكز تنمية المجتمعات المحلية حيث هدفت هذه المراكز إلى تدريب المرآة ومحو أميتها وتنمية الحرف التقليدية وتوفير بعض الخدمات لمواقع هذه المراكز .

لم يستمر الدعم المطلوب لهاتين التجربتين وتدخلت الدولة في التجربة الاولى مما افقدها طابعها الشعبي وتحولت إلى مؤسسة حكومية اعتمدت شيئا فشيئا على موازنة الدولة ولم تستطيع التجربتان الصمود والبقاء وتحقيق الاهداف المتوخاه منها حتى نهايتها بسبب المتغيرات والظروف السياسية.

ولكن بعد البدء ببرنامج الاصلاح عام ٩٥م وإعادة النظر في وظيفة الدولة تم اعطاء نصيب كبير في تنمية المجتمعات المحلية لـ ادوات شبكة الاشغال العامة وصندوق تشجيع الانتاج الزراعي والسمكي ووحدة تنمية الصناعات الصغيرة وبرنامج الاسر المنتجة وتنمية المجتمع وهي الادوات التي تم استعراض مهامها في الفقرات السابقة من هذا التقرير.

ومما يجدر الاشارة إليه في هذا الصدد لتنمية المجتمعات المحلية هو السعي لاصدار قانون الحكم المحلي / الإدارة المحلية وقانون المنظمات غير الحكومية حيث سيعمل هذان القانونان على تعزيز جهود المجتمعات المحلية وفي تنميتها عن طريق خلق التنافس والدوافع الذاتية بين المحافظات على مستوى الجمهورية وكذا بين المجتمعات المحلية ضمن نفس المحافظة .

وفي إطار جهودها في تنمية المجتمعات المحلية تنفذ الدولة مشروعين رياديين لتنمية المجتمعات المحلية وسيتم توسيع مناطق عملها بعد نجاحهما في فترة التطبيق الاولى وهذان المشروعان هما :-

مشروع التنمية المناطقية المجتمعية : ويهدف هذا الشروع إلى تنمية وتوزيع فرص التنمية الاجتماعية من خلال مدخل تنموي متوازن وتعزيز الديمقراطية الاجتماعية عن طريق تقليص التمايزات الكبيرة بين الفئات الاجتماعية وضمان تكافؤ الفرص وحدد هذا المشروع خمس مناطق من ضمن المناطق البيئية الخمس لليمن، حضرية ساحلية، جبلية المرتفعات، السهول ، حيث سيتم في هذه المناطق تنظيم المجتمع المحلي لتنمية بنيته الاساسية وزيادة دخل مواطنيه وستقدم الخبرة الفنية لهؤلاء المواطنين والدعم المالي مع ضرورة مساهمتهم في ذلك. تبلغ تكلفة هذا المشروع مبلغ (١٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار) .

مشروع البدايات الصغيرة (الميكروستارت) ويهدف هذا المشروع إلى توليد وتوزيع فرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كل المحافظات وتقليص التمايزات الجانبية بين مختلف الفئات الاجتماعية وتوفير الفرص المتكافئة امام الجميع ويهدف هذا المشروع اساسا إلى تحقيق اهدافه من خلال المنظمات غير الحكومية عبر تطوير اداراتها ومقدرتها على إدارة القروض الصغيرة وكذا تطوير قدرة الفقراء على استغلال القروض بكفاءة تبلغ تكلفة المشروع ١,٦١٣,٠٠٠ دولار.

الفصل الثالث

التكامل والاندماج الاجتماعي

في الفصل الرابع من برنامج العمل جاء عن التكامل الاجتماعي ما يلي :

أن هدفه هو خلق مجتمع للجميع ، يتمتع فيه كل فرد بالحقوق ، ويتحمل المسئوليات ويقوم بدور نشط ، ويدعو هذا الفصل الحكومات إلى تعزيز وحماية كل حقوق الإنسان

وإلى جعل المؤسسات العامة أكثر استجابة لاحتياجات الناس وتشجيع المشاركة الأكمل في المجتمع ، ويعدد الفصل مختلف التدابير التي ينبغي اتخاذها للقضاء على التمييز ، ولتشجيع التسامح والاحترام المتبادل للتنوع وقيمه بما في ذلك المساواة والأنصاف بين الجنسين ، وعليها أن تشجيع المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية ، بما فيها الرعاية الطبية والتعليمية يدعو الفصل للاستجابة للاحتياجات الخاصة لمجموعات اجتماعية من بينها أبناء الشعوب الأصلية ، والأطفال والشباب والمعوقون والمسنون وكذلك احتياجات اللاجئين والمشردين والباحثين عن مأوى والمهاجرين الذين يحملون أوراقاً أو لا يحملون ، وأخيراً يتناول الفصل تدابير مكافحة العنف والجريمة ومشكلة تعاطي المخدرات وغير المشروعة .

فما هي إذاً جهود اليمن في مضمار التكامل الاجتماعي ؟ وإلى أي مدى هي سائرة باتجاه الجهود والالتزامات الدولية ...؟

تتجه جهود التنمية الاجتماعية في الجمهورية اليمنية نحو تحقيق نتائج إيجابية في مجال التكامل والاندماج الاجتماعي ، وتشكل التنمية البشرية قاعدة الانطلاق الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستديمة . وبشكل أكثر وضوحاً اليوم نجد الاهتمام الرسمي (الحكومي) يترافق مع الاهتمام الجماهيري (الشعبي) بمسائل التكامل الاجتماعي باعتبار ذلك محوراً هاماً وأساسياً في قضايا التنمية ومظهراً من مظاهر العدالة والاستقرار في المجتمع .

والواقع أن ما يتحقق اليوم من جهود ما هو ألا استمرار وتطوير لما عهده المجتمع عبر التاريخ ، فاليمن يتمتع بخبرة قوية في مجال التكامل الاجتماعي والاندماج ويتمثل ذلك في صور كثيرة منها التعاون والتآزر وإعانة المحتاج والضعيف واليتيم ويسير في ذلك وفق منهجية التكامل الاجتماعي التي رسمها الإسلام الحنيف والتي تدعوا إلى حماية الفرد و الأسرة و المجتمع .

وهذه الصورة التقليدية في عملية التكامل والرعاية الاجتماعية لاتزال تشكل التزاماً في إطار الأسرة والقربة والمجتمع المحلي . ومع ذلك هناك تحولاً في هذا المجال إلى صيغة أكثر رسمية وذات طابع مؤسسي منظم ، واصبح العمل في مجال التكامل يتسم بدرجة أكثر تنظيماً وتطويراً وتناسباً مع مقتضيات العصر .

ويبرز اليوم المعنى الديمقراطي الإنساني بشكل كبير ، وتسير الحقوق الإنسانية باتجاه تعزيزها واحترامها ، وتشهد اليمن حركة نشطه في مجال الحقوق والحريات والتعددية الحزبية السياسية وبكفالة الدستور الذي أكد بأن لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتكفل العهود الدولية حرية الفكر و الآداب والكتابة والتطوير بحدود القانون . مادة (41) .

- وفي مجال حقوق الإنسان صادق اليمن على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهود الدولية المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وعلى الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وغيرها من المواثيق ذات الصلة ...

- ووجهت الحكومة اهتماماتها الوطنية الحديثة والمتمشية مع التزامات الدولة وشكلت لجنة وطنية عليا لحقوق الإنسان تتبع وزارة الخارجية وفقاً للقرار رقم (2) لعام 1998م وحددت لها المهام والاختصاصات ورسمت الخطوط السياسات من اجل صيانة الحقوق الإنسانية ، والتنسيق مع مراكز حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، والتعاون في مجال الإشراف على حسن وسلامة تطبيق المعاهدات والإعلانات والاتفاقيات الدولية .

- وفي مجال الحقوق ليس للدولة اليوم أيّ تحفظ ، أو اعتراض على قيام مؤسسات غير حكومية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان ، بل أن الدولة تعزز الممارسة الديمقراطية في مجال عمل المنظمات . وتوجد اليوم منظمات غير رسمية في مجال حقوق الإنسان على سبيل المثال :-

1) المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية ومركزه صنعاء .
2) معهد التدريب وأبحاث حقوق الإنسان ومركزه تعز .

- ويبدو النهج الديمقراطي أيضاً من مجال تشجيع الدولة قيام المنظمات والجمعيات غير الرسمية الأهلية والطوعية ، ونجدها اليوم في تزايد مستمر (كانت في العام ٩١م لايتجاوز عددها بضع عشرات بينما يبلغ اليوم مع نهائية عام ٩٨م حوالي ٢٢٠٠) وفي الخطاب السياسي ((خطاب رئيس الجمهورية)) تتأكد الأهمية البالغة لدور الإنسان في صياغة التجربة الديمقراطية ، وأهمية التكامل والتعاون بين الأجهزة الرسمية والشعبية لتنفيذ. مهمات التنمية والتطوير .وهذا بالفعل ما سعي إليه الإعلان العالمي للتنمية الاجتماعية ١٩٩٥م

- أن رؤية الدولة لدور الجمعيات والمنظمات الأهلية وغير الرسمية قد تطورت وتسارعت بصورة تتفق واهتمامات العالم وتوجهات العصر ، الأمر الذي يجعل من دور هذه الجمعيات اليوم أكثر أهمية وضرورة يمليها مبدأ الشراكة الأساسية في عملية التنمية والبناء .

- وتشكل الجمعيات غير الرسمية التي تعمل في مجال تحقيق التكامل والاندماج الاجتماعي غالبية ، ونجدها سائرة باتجاه المساهمة في سد الاحتياجات الأساسية للإنسان اليمني .

- أن الديمقراطية في المجتمع اليمني نمت نمواً كبيراً وبخاصة في السنوات القليلة الماضية ، وغدت تشكل جزاً هاماً من علاقات اليمن الدولية والتزاماتها بالمواثيق والالتزامات والإعلانات الدولية ومنها إعلان كوبنهاجن للتنمية الاجتماعية ١٩٩٥م)

وتتمثل الديمقراطية اليمنية في أوجه كثيرة نلخصها في الآتي :-

١) المشاركة الجماهيرية الشعبية من خلال المنظمات والجمعيات الأهلية.

٢) التعددية السياسية والحزبية ويبلغ عدد الأحزاب والتنظيمات السياسية المسجلة رسمياً (١٥)

٣) حرية الصحافة وتأسيس ما يقارب من ستين صحيفة رسمية وحزبية وأهلية مستقلة .

٤) أشرك المرأة في عملية التنمية والتأكيد على تحقيق الأنصاف لها وعليها وذلك من خلال الخطط والاستراتيجيات والمشروعات ذات البرامج المتنوعة .

٥) الاتجاه إلى السوق والخصخصة بإعطاء القطاع الخاص مزيداً من الشراكة في التنمية والتسهيلات الرسمية التي تعزز وتقوي من دوره التنموي .

وهذه أمور جميعها وأن كانت بداياتها متواضعة الأأنها قائمة أو تسير باتجاه النمـــو والتطـــور وتنبئ عن تحقيق شراكه عادلة في عملية التنمية والبناء والتطوير .

والآن .. ماذا عن الدور الوطني المؤسسي الرسمي والشعبي تجاه فئات أفراد المجتمع وبخاصـــة فئات الأسرة ، الأطفال والشباب ، المعوقون والمسنون ، المـــرأة والأحـــدث ، المـــهاجرون والفئات المستضعفة الأخرى من متسولين ومشردين وجماعات هامشية وغيرهم ، وذلك مـــا ورد في الالتزام (الرابع) والإعلان العالمي لكوبنهاجن ١٩٩٥م في إطار التكامل الاجتمـــاعي والاندماج .

- تؤكد الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة للأعـــوام (١٩٩٦ – ٢٠٠٠م) على أن الإنسان هو غاية التنمية الاقتصادية ووسيلتها ، وتنمية الموارد البشـــرية تشكل الانطلاق الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة .

- والواقع أن الاستثمار في الإنسان اليمني ، وتحسين نوعية حياته ، وزيادة مساهمته في عملية التنمية كان ولا يزال الشغل الشاغل لخطط التنمية واللاحقة والاهتمـــام الأكـــبر للدولـــة والمجتمع بهيئاته المدنية .

وعليه فأنه يمكننا هناء – وبإيجاز شديد _ تتبع الاهتمامات والإنجازات والنشاطات في المجتمع ، وفي مجال تحقيق التكامل الاجتماعي من خلال الجماعات البشرية التي تشكل الاهتمام بهـــا ، والتركيز عليها أمراً ، أو مظهراً يقود إلى مجتمع متكامل يسوده العدل ، المساواة التســـامح ، الحماية ، وتلك صيغ يسعى إليها المجتمع ويتوافق فيها مع الجهود الدولية الباحثة عن التنميـــة والسلام .

١) الأسرة :-

تحتل الأسرة مكانة بارزة في قلب المجتمع اليمني ، فهي مصـــدر الأخـــلاق والخـــبرة القويـــة لأعضائها ، وهي منبع الحماية والتكامل الاجتماعي بصورته التقليدية لهذا فهي تحظى باستمرار بدعم واهتمام كبيرين من قبل المؤسسة الرسمية الدولة ومن المجتمع بهيئاته المدنيـــة المختلفـــة .

ولعل من أبرز صور العناية الرسمية بالأسرة .

- ما احتواه الدستور بشأنها حيث نص << أن الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق ، وحب الوطن ، يحافظ القانون على كيانها ويقوي أواصرها >> .

- أيضاً في الجانب القانوني والتشريعي صدرت العديد من القوانين التي تتضمن مواداً ونصوصاً بشأن حماية ورعاية الأسرة اليمنية منها : قانون الأحوال الشخصية الذي ينظم العلاقات الأسرية والحقوق والواجبات بين أفرادها ، قانون الجنسية ، قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد ، قانون العمل ، قانون الخدمة المدنية وهذين القانونين فيهما معالجات هامة بشأن المرأة : كزوجة ، وكأم ، وكمرضع ...الخ .

- كما أن الاستراتيجية الوطنية للسكان (١٩٩٩م _ ٢٠٠٠م) قد أفردت حيزاً من الاهتمام بالأسرة وفيها تم التركيز على رعاية الأمومة والطفولة وتنظيم والأسرة .

- أما خطة العمل السكاني المحدثة (١٩٩٦م _ ٢٠٠٠) فقد استحدثت محوراً خاصاً بالأسرة التزاماً مقررات مؤتمر القاهرة الدولي للسكان (١٩٩٤م) الأمر الذي يعكس اهتمام اليمن وتجاوبها مع الاهتمامات الدولية ، ووضعت الخطة هدفاً استراتيجياً متمثلاً في السعي نحو تقوية مكانة الأسرة وتدعيم بنيتها وحمايتها من التفكك واتبعت في ذلك بعضاً من السياسات والإجراءات التي تعزز الحماية للأسرة في كافة المجالات وبخاصة الحماية من العوز والفقر .

- كما وجدت مساحات من الاهتمام بالأسرة ضمن مختلف المؤسسات الرسمية والهيئات ، وأنشئت إدارات وأقسام معنية بشئون الأسرة والمرأة والطفل مثل :

• الإدارة العامة للمرأة والطفل	وزارة الشئون الاجتماعية	رسمية
• الإدارة العامة للأسرة المنتجة	وزارة الشئون الاجتماعية	رسمية
• إدارة الأسرة الريفية	وزارة الزراعة	رسمية
• إدارة الصحة الإنجابية	وزارة الصحة	رسمية
• جمعية رعاية الأسرة اليمنية	أهلية / طوعيه	
• جمعية تنمية الأسرة اليمنية	أهلية / طوعيه	
• جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيري	أهلية / طوعيه	
• الجمعية الخيرية الشعبية	أهلية / طوعيه	

وغيرها كثير لا يتسع المجال للسرد .

- وعلى المستوى التنفيذ الفعلي للاهتمامات نجد مستويات تنفيذ عالية من النشـــاطات في جهات عديدة ، ولقد تكشّف في المؤتمر الوطني الثاني للسياسات السكانية (أكتوبـــر ٩٦) ومن خلال الأوراق المقدمة أن ثمة نشاطات وجهود رسمية ووطنية متنوعة تصـــب في مجـــال رعاية الأسرة اليمنية ، والاهتمام بقضاياها وبالمرأة والطفل محوري الأسرة ومن هذه الأنشطة

- تنفيذ الجهاز المركزي لإحصاء المسح المتعلق بالأسرة وميزانيتها التي أظهرت نتائجه وضع الأسرة ، وقد ساعد المسح في توفير قاعدة البيانات أساســية يسترشــد بهــا في القــرارات الاقتصادية والاجتماعية .

- تأسيس صندوق الرعاية الاجتماعية الذي يقدم العون لكثير من الأسر الفقــيرة كمــا أن برنامج الأسر المنتجة الذي ينفذ من قبل الإدارة العامة للأسر المنتجة قد وفر الكثير من حيث تأهيل بعض من الأسر الفقيرة واكسبها عادة الاعتماد على الذات (منذ عام ٩٠م وحـــتى منتصف ١٩٩٧م) قام البرنامج بتدريب وتأهيل (٧٧٨٨) امرأة على عدد من الحـــرف والأنشطة التقليدية . ويتلقى البرنامج دعماً من منظمات عربية ودولية ، واخذ بالتوســع في محافظات الجمهورية .

- وتواصلاً مع العديد من النشاطات عقد المؤتمرات ، والندوات والقاءات التوعية الـتي تسهم بها كثيراً الجهود الطوعيه في المؤسسات الجماهيرية بما يسهل تحقيق أهدافها .

- وتحتل الأسرة حيزاً من الاهتمام في الإعلام بوسائطه المختلفة حيث يقدم :
  - في الإذاعة برنامج خاص بالأسرة .
  - وفي التلفزيون برنامج للأسرة .
  - تقدم بعض الجرائد الرسمية والأهلية محاور خاصة بالأسرة والمرأة .

وتسهم برامج التوعية في تناول القضايا الأسرية وتشخيصها وتقدم المعالجات والحلول لها .

• ولقيت قضايا التوعية الدينية والاهتمام الخاص فأنشئت إدارة متخصصة بالمرأة في وزارة الأوقاف لتحقيق هذا الهدف .

٢) الطفولة والشباب :

أن الاهتمام بالطفل والطفولة يشكل مكوناً أساسياً من مكونات التنمية الاجتماعية اليمنية والقوانين والتشريعات والخطط الاستراتيجيات في مجال الطفولة تستند إلى جملة من الثوابت والمعاني من أجل تحقيق طفولة آمنة ومستقرة والطفل اليمني أينما حل فهو يتمتع بكل المبادئ العامة للحقوق الواردة في الدستور والتشريعات ويزيد على ذلك النص الدستوري الذي أكد على (ضرورة أن تحمي الدولة الأمومة والطفولة وترعى النشء والشباب وتحميه من الانحراف وتوفر التربية الدينية والعقلية والبدنية) ولقد جاءت القوانين تباعا ملبية لهذا ، فالقانون المدني مثلاً رقم (١٩) لعام ١٩٩٢م نصت بعضاً من مواده على أن شخصية الإنسان تبدأ وقت ولادته وحياته وتنتهي بموته وتثبت الولادة والوفاة بالسجلات الرسمية والشرعية ويعرف الإنسان في التعامل باسمه وأسم أبيه أو لقب يتميز به يمنح الطفل بها شهادة ميلاد ويتمتع بحقوق الجنسية وفقاً للقانون .

• وتعكس الجهود الوطنية الرسمية والشعبية مسألة بقاء الطفل ونموه الواردة في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والتي صادقت عليها اليمن (مايو ٩١م) في تشريعاتها وبرامجها ونشاطاتها المتنامية باستمرار وتقوم بتشجيع الطفل (للانتفاع من البرامج والخدمات من خلال الحرية في التعبير) التي تتناسب معه وأتاحت له حريته في الفكر والرأي عن طريق أنشطة القصة ، والرسم والنشاطات المدرسية والرحلات الداخلية والخارجية وغيرها من أنواع النشاط التي تنمي ملكاته ومداركه وتسهم في تكوين شخصيته .

• ويعد إنشاء المجلس اليمني لرعاية الأمومة والطفولة شكلاً هاماً من أشكال الاهتمام الرسمي انبثقت عنه الاستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة التي أقرت وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٢٢) لعام ١٩٩٧م ولقد كان للمجلس العديد من الفعاليات والنشاطات في

عام ١٩٩٨م تركزت في مجال التثقيف لأطفال المدارس وتبصيرهم بالحقوق الواردة في الاتفاقية الدولية .

- كما عقدت وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية ندوة وطنية لتفعيل بنود الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل في أبريل ١٩٩٦م لإثارة مزيد من الاهتمام بقضايا الطفل ومناقشة توصيات وملاحظات اللجنة الدولية لحقوق الطفل التي نتجت عن مناقشة تقرير الحكومة اليمنية عن الطفولة وكان التقرير الأول .

- حيث تم إعداد التقرير الدولي التكميلي الثاني حول أوضاع الأطفال في اليمن في ضوء الاتفاقية الدولية وذلك في عام ١٩٩٧م ومتوقع مناقشته في مطلع عام ٩٩٩م ، كما شكلت صنعاء عاصمة للملتقى العربي الذي ناقش قضايا الطفولة العربية وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الطفل وذلك في الفترة من ١٤-١٧ سبتمبر ١٩٩٨م وانبثق عن هذا اللقاء إعلان صنعاء لحقوق الطفل العربي وشاركت في هذا اللقاء الجهات الرسمية وغير الرسمية ومن الجدير بالذكر أن هناك العديد من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال رعاية الطفولة حيث أنشئت منظمات يمنية تختص بمتابعة تطبيق حقوق الطفل ومن أجل توحيد جهودها انتظمت تحت هيئة التنسيق وكان عقد المؤتمر التأسيسي لهيئة التنسيق في مارس ١٩٩٥م . وتنشط هذه المنظمات من خلال هيئة التنسيق في مجالات التوعية باحتياجات الطفولة وخدماتها وحقوقها وعقدت العديد من ورش العمل في هذا المجال كما أنها تتصف بالنشاط المتعاظم والتنسيق المستمر مع المؤسسات الحكومية المعنية في مختلف الأنشطة .

- وتتجه الجهود الوطنية نحو العناية بعمالة الأطفال ، والبحث في سبل معالجة هذه الظاهرة من أجل حماية الطفل ووقايته من التعرض لمخاطر العمل أو حرمانه من التعليم خاصة أن قانون العمل اليمني قد نظم عمالة الأطفال ووضع لها القواعد من الأحكام المناسبة ومن النشاطات التي نفذت :-

- أجريت دراسة عن عمالة الأطفال عام ١٩٩٦م بالتعاون مع وزارة العمل والمنظمة السويدية للأطفال ومنظمة اليونيسف .

- كما نظمت وزارة العمل والتدريب المهني بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ندوة وطنية للحد من ظاهرة عمالة الأطفال من ٦ – ٨ أكتوبر ١٩٩٨م .

- وتركز اهتمام المنظمات غير الحكومية على تشخيص وضع أسرة الطفل العامل بالتعاون مع الدول على حل مشكلات الأسرة أولاً.

- أما بالنسبة للشباب نجد أن الدولة تسعى نحو سياسة طموحة من أجل تحقيق إدماج أفضل لهم في المجتمع وفي سوق العمل وتمكنه من مختلف الاحتياجات وذلك من خلال :-

- التدريب والتأهيل (توجد مؤسسات وطنية معنية / معاهد) تعنى بتوفير احتياجات الشباب ضمن خطط وبرامج الحكومة ومشروعاتها الموجهة لفئة الشباب من الجنسين من خلال آليات مختلفة منها :-
- إقامة بيوت الشباب في مختلف المحافظات .

- تنظيم معسكرات للشباب .

- تهيئة الشباب لولاية المسئولية عن طريق مشاريع وبرامج الشباب والسكان .

- ولقد ركزت خطة التنمية الخمسية الأولى (١٩٩٦م – ٢٠٠٠م) على قطاع الشباب في جملة من الأهداف والسياسات التي ترقى بهم وتصقل مواهبهم وتجعلهم جيلاً سليماً واعياً وصالحاً.

وتعد وزارة الشباب والرياضة الجهة المعنية بالشباب وهي تقوم بتنفيذ العديد من الأنشطة الرعاية والاجتماعية – والتربوية – والثقافية – والرياضية .

- وشكل مشروع الشباب والسكان الذي تنفذه هذه الوزارة بدعم من صندوق النشاطات السكانية مظهراً هاماً من مظاهر الاهتمام الوطني بالشباب .

كما أن إنشاء صندوق رعاية النشء والشباب والرياضة مثل هو الأخر دعامة أساسية لتطـور أوضاع الرياضة والشباب ولتوفير البنيه الأساسيه لرعايتهم والنهوض بدورهم .

• وتبذل الدولة جهوداً في مجال التعليم لإكساب الشباب الثقافة المعاصرة وذلك من خلال إنشاء كليات التربية حتى في المناطق الريفية (المجتمع المحلي) وأنشأت هذا العـــام كليـات المجتمع التي من المؤمل أن تتجه نحو أسس جديدة في التعليم وفي ربط الشباب بواقعة اليمـــني كما تساهم العديد من المنظمات غير الرسمية في رعاية الشباب فجمعية رعاية الأسرة اليمنيـة شكلت لجنة الشباب ومن خلالها وخلال الأعضاء المتطوعين تنشر الكثير من الأفكار الهادفـة منح الشباب المعارف والمهارات اللازمة للاستفادة منها في حياتهم الخاصة والعملية .

- **المعوقين :**

بذل المجتمع اليمني جهوداً طيبة في مجال رعاية المعوقين في سبيل تحقيق الادماج الفعلي والفاعل لهم في نشاطات المجتمع وكسر حالة العزلة أو الحرمان الذي قد يشعر به المعوق ، وقد صدرت الكثير من التشريعات والقرارات الخاصة برعاية وتأهيل المعاقين ، كما تم إنشاء مراكز رعاية وتأهيل المعوقين لمختلف الإعاقات الجسدية والذهنية ومن هذه الجهود

- إنشاء اللجنة الوطنية لرعاية المعوقين بالقرار الجمهوري رقم ٥ لعام ١٩٩١م .

- تأسيس صندوق ورعاية المعوقين بالقرار الجمهوري رقم ٦لعام ١٩٩١م .

- إنشاء العديد من مراكز تأهيل ورعاية المعاقين لمختلف فئات الإعاقات في كل من صنعاء – عدن – تعز – وزبيد .

أما المشاريع الموجهة لرعاية وتأهيل المعاقين تبرز أهمها في الآتي :

- تنفيذ مشروع التأهيل المجتمعي CBR في محافظتي تعز ولحج ويقوم بممارسة العديد من الأنشطة بدعم من المنظمة السويدية لرعاية الأطفال ، وحالياً في محافظات أخرى .

- إنشاء مشروع التدخل المترلي المبكر ، الذي بدأ تنفيذه في عام ١٩٩٣م بالتعاون مع المجلس العربي للطفولة والتنمية ، علاوة على ذلك فإننا نجد إسهاماً ملحوظاً في تدعيم قضايا المعوقين تمثل من خلال المنظمات الرسمية الوطنية التي تعنى بمجال رعاية المعوق وتوجد مؤسسات تنفذ العديد من الأنشطة والمشاريع الموجهة لمختلف فئات الإعاقة وهي تحظى باهتمام الدولة ورعايتها ..

• ويدخل ضمن ذلك الاهتمام بمعوقي الحرب والواجب ، فالدولة اعترافاً بدورهم في الحرب ودفاعهم عن الوطن توليهم جل الاهتمام من حيث تقديم المعونات الشهرية لأسرهم وتقدم المساعدات لأبنائهم عند الالتحاق بالتعليم كما أن أبناء الشهداء لهم الأولوية في الالتحاق بالكليات الجامعية ولهم نسب معينة من أجل الالتحاق بالكليات ذات المجموع العالي . ولقد تأسست جمعية معوقي الحرب والواجب عام ١٩٩٥م وتقدم الخدمات المتنوعة لمنتفعيها في سياق السياسات و البرامج التي تنتجها هذه الجمعية .

• كما أن الجمعيات الخدمية والطوعيه وأشهرها جمعية الإصلاح الخيرية – والجمعية الشعبية – وجمعية هائل سعيد أنعم الخيرية تقدم المعونات المستمرة لهذه الفئة واوجه الرعاية والتأهيل اللازمة لهم .

• فضلاً عن تقديم الدولة الدعم السنوي للمعوق من خلال الإعفاءات الجمركية لاستقدام الوسائل التعليمية والأجهزة التعويضية تعين المعوق على مواجهة الإعاقة وعلى ممارسة حياته بصورة طبيعية . وفي نفس الوقت كما أن الفئات الخاصة الأخرى عجزه ومسنون – وأحداث متشردون ومتسولون – مهاجرون – متضررون من حرب الخليج هذه الفئات جميعها تجد حيزاً من الاهتمام من قبل المجتمع رسمياً وشعبياً ويشهد على ذلك وجود العديد من دور الرعاية والتأهيل ونشير إلى ذلك على النحو التالي :-

• بالنسبة للعجزة والمسنين ، هناك دور ايواء وأن كان المجتمع يشدد كثيراً على دور الأسرة في مجال حماية الشيخوخة وكبار السن .

• بالنسبة للأحداث نجد أن قانون الأحداث قد راعى كثيرا ظروف الحدث وسنه من حيث توفير الحماية له بالحاقه بدور الرعاية وتأهيل الأحداث وفي هذه الدار يتم تأهيل الحدث وتعليمه – وأعداده – للحياة الاجتماعية السليمة كما أن الأنشطة التي تنقل للحدث تجعله مؤهلاً للاندماج مستقبلا والانصراف عن التفكير في أي اعتداءات أو العودة إلى الانحراف .

• أما بالنسبة للمسئولين فأن الدولة تسعى جاهدة إلى الحد من ظاهرة التسول وقد اهتمت وزارة الشئون الاجتماعية في تنفيذ بحث ممول من المنظمة السويدية للأطفال حول تسول الأطفال في أمانة العاصمة ونشرت نتائج هذا البحث ، وتتوجه الحكومة حالياً للإعداد خطة لمجابهة هذه المشكلة والتصدي لها من خلال الأجهزة والمؤسسات المختصة وتطلع المنظمات الأهلية بدور مباشر وملموس في هذه الخطة .

• وبالنسبة للأيتام فأن دار الأيتام في صنعاء يسهم في ايواء ورعاية البنين وتشارك المنظمات غير الحكومية بدور كبير في رعاية اليتيم من خلال برامج ومشاريع كثيرة مثل :-

• مشروع الكتاب المدرسي وكفالة اليتم وتلعب جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيري دوراً كبيراً في ذلك وكذلك الجمعيات الأخرى .

• وبالنسبة للمهاجرين والمتضررين من حرب الخليج الثانية فقد سعت الدولة من خلال بعض البرامج والمشاريع إلى إعادة إدماجهم في المجتمع خاصة أن كثير من هؤلاء كانت هجرتهم طويلة وانقطعوا عن الأرض والأهل وتعتبر وزارة المغتربين هي الجهة الرسمية المؤسسية المعنية بشئونهم *وقامت وتقوم بما يلي* :-

❖ متابعة قضايا المغتربين التي واجهوها ويواجهونها في بلدان المهجر .

❖ البحث عن سبل الايواء (عمل مخيمات) والبحث عن مدخلات تمويل لتلك الحالات العائدة نتيجة حرب الخليج ولا توجد لديهم أسر يندمجون فيها . لتأمين سبل العيش الكريم لهم وجعلت الدولة للأسر العائدة من المهجر أولوية في إلحاق أبنائهم بالمدارس والجامعات الحكومية .

• وبالنسبة للجماعات الهامشية مثل جماعات الإخدام (عمال النظافة) فأن الدولة كمؤسسة رسمية وكذلك بعض الجهود الأهلية (جمعية تنمية الأسرة اليمنية) تسعيان إلى تحقيق اندماجهما مع المجتمعات الأخرى باعتبارهم من أشد الجماعات الاجتماعية الهامشية

تعرضاً للمعاناة والحرمان والفقر وتهدف البرامج والأنشطة الموجهة لها إلى تحسين أوضاعهم. وتدعم الدولة باستمرار الدراسات والبحوث في مجال التعرف على أوضاعهم وتأهيلهم وتدريبهم وربطهم بقضايا مجتمعهم وتخليصهم من العادات السيئة ... وأخر هذه الاهتمامات البحثية الدراسية التي قدمت للإجراء دراسة عن الجماعات الهامشية في عام ١٩٩٦م بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة صنعاء والجهاز المركزي للإحصاء ، وتنفيذ هذه الدراسة قد أتاح مزيداً من المعلومات عن أوضاع هذه الجماعات من النواحي الاجتماعية والأسرية والتربوية والثقافية وهذا بلاشك سوف يشكل مجالاً أساسياً للاهتمام عند تعميم النتائج . كما أن الجمعية الاجتماعية لتنمية الأسرة وهي منظمة جماهيرية تأسست عام ١٩٩٠م قد جعلت من مهمتها تنمية أوضاع الجماعات الهامشية (الإخدام – المتسولين) ونفذت العديد من الأنشطة و خدمات التأهيل والتدريب والتعليم الموجهة لفائدتهم ولقد استطاعت هذه الجمعية عن طريق أنشطتها العديدة أن تحقق بعضاً من الادماج لهؤلاء الذين كانوا يشعرون بالغربة والعزلة. *ومن الأنشطة الأساسية المنفذة :-*

- إكسابهم التعليم (محو أمية عدد كبير من النساء) .
- إكسابهم مهارات (الخياطة – وتصنيع الحرف المحلية) .
- إكسابهم الثقافة والمعلومة في مجال الأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية وهذا أمر مهم كان غائباً ومفقوداً لديهم .
- ساعدت الجمعية على إقامة المعارض لتسويق منتجاتهم والدعاية لإعمالهم .
- اتفقت مع أصحاب المتاجر الصغيرة على الشراء والتسويق لانتاجهم. ويعكس نشاط هذه الجمعية مظهر من مظاهر التعاون بين الدولة والجهات غير الرسمية في مجال استقرار الجماعات الهامشية وتحقيق اندماجهم بالمجتمع وغرس الشعور بالأمن والتسامح والاطمئنان في نفوسهم . وهكذا فقد تمكنت الحكومة اليمنية ممثلة بمؤسساتها الحكومية وبفضل الجهود الرائدة لأجهزة المجتمع المدني من تدعيم وتعزيز ما تضمنه الإعلان وبرنامج العمل العالمي واستيعاب كل المتغيرات المحلية والإقليمية الدولية للتنمية الاجتماعية ومحاولة التغلب على الصعاب المختلفة

لاسيما ما يتصل بتعبئة الموارد المالية مستعينةً في ذلك بالدعم الذي تقدمه عدد من المنظمات والهيئات الدولية المانحة والمعنية ، وبالدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية الوطنية المشاركة الفاعلة بأجهزة المجتمع المحلي .

- **تحقيق المساواة والأنصاف وتمكين المرأة :**

أن تحقيق الأنصاف والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هو هدف بالغ الأهمية وقد تأكد في إعلان القاهرة الدولي للسكان عام ١٩٩٤م ومؤتمر المرأة في بكين ١٩٩٥م وإعلان كوبنهاجن ١٩٩٥م وهو أساس من أجل تحقيق العدل والمساواة والشراكة في التنمية .
وفي الجمهورية اليمنية توجد اليوم الكثير من الجهود والأنشطة في هذا المجال جهود متنوعة مابين رسمية وغير رسمية ، كما أن المجتمع في سعيه نحو تطوير أوضاع المرأة وتحقيق الأنصاف والمساواة يضع قضية المرأة اليمنية ضمن التنسيق الاجتماعي والقيمي للمجتمع وينطلق من الفهم الإسلامي لقضايا النساء باعتبارهن شقائق الرجال.

- وعلى المستوى الرسمي تسعى الدولة إلى وضع التشريعات و القوانين التي تعزز من مكانة المرأة وتفتح لها فرص المشاركة وبالفعل فأن التشريعات انعكست كثيراً على أوضاعها فالتحقت بالتعليم والعمل وتمكنت من المشاركة السياسية بقوة الدستور الذي أعطى لها الحق في الممارسة السياسية .

- وبلغ في العام ١٩٩٤م حجم قوة العمل النسوية ٢ر٢٠% من إجمالي قوة العمل المستغلة ونتيجة للتطور التشريعي نجد التحاقاً جيداً للمرأة اليمنية في مختلف مجالات العمل ووصلت إلى مراكز اتخاذ القرار في بعض المؤسسات الحكومية .

- **الترتيبات المؤسسية :**

وتتمثل ما جاءت به الاستراتيجية الوطنية للسكان وخطة عملها حيث أقـــرت حـــيزاً مـــن الاهتمام بقضايا المرأة الاجتماعية والاقتصادية والصحية وكان أبرز أهداف السياسة السـكانية خفض نسبة الأمية بين الإناث مـــن ٠٦٧% عـــام ١٩٩٤م إلى ٠٤٠% عـــام ٢٠٠٠م والتوسع في تشغيل المرأة وغير ذلك من القضايا التي تعني بتمكين المرأة .

- ومن الاهتمامات والتدابير الوطنية في مجال المساواة وتمكين المرأة اهتمام الخطة الخمســية الأولي للتنمية الأقتصادية والاجتماعية بموضوع المرأة والتأكيد على زيـــادة مشـــاركتها في النشاط الاقتصادي من خلال تطبيق السياسات والإجراءات لمعالجة تلك المشكلات .

- ويعتبر تأسيس اللجنة الوطنية للمرأة وإقرار برنامج عملها التنفيذي تعزيزاً للإجـــراءات المؤسسية لتمكين المرأة من المساهمة في إعداد واقتراح الاستراتيجيات والخطط الخاصة بالمرأة والنهوض بأوضاعها في المدينة والريف وتحديد أولويات المشروعات التنموية الخاصة بها ولقد أنبثق عن اللجنة الوطنية للمرأة الاستراتيجية الوطنية للمرأة التي تمت المصادقة عليها عـــام ١٩٩٧م، واشتملت هذه الاستراتيجية على أهداف وسياسات في مجال النـــهوض بـــالمرأة *وبخاصة في مجالات :*

- معاناة المرأة الفقيرة ، في مجال الصحة ، الاقتصاد ، تمكين المرأة من الوصول إلى مواقـع السلطة واتخاذ القرار ، ومجال تطوير الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة .

- ومن ضمن الإجراءات الأخرى ذات الصلة بتمكين المرأة اتخذت الحكومة إجراءات عدة لتحسين جمع وتحليل ونشر واستعمال البيانات موزعة على أساس الجنس .

- ويعد مركز الدراسات النسوية والبحوث التطبيقية في جامعة صنعاء شكلاً أخـــر مـــن أشكال الاهتمامات الوطنية بالمرأة وتحقيق المساواة لها .

- وفي البرنامج الاستثماري تضمنت المخصصات الاستثمارية عام ١٩٩٨م لوزارة التأمينات والشئون الاجتماعية دعماً لمشاريع المرأة والمشاريع المخصصة لدمجها في التنمية الاجتماعية الاقتصادية في بعض المحافظات اليمنية وبخاصة إنشاء مراكز تدريب وتأهيل نسويه.

- ومن ضمن الإجراءات لتعزيز المساهمة و الحماية القانونية للطفلة فقد صادقت الحكومة على اتفاقية حقوق الطفل وتعمل على تنفيذ بنودها من خلال تفعيل وتنشيط المجلس اليمني لرعاية الأمومة والطفولة وزيادة دوره وتأثيره جنباً إلى جنب الأنشطة والبرامج التي تنفذها الأجهزة الحكومية الأخرى والمنظمات الأهلية .

للتغلب على المعوقات والعقبات والسلبيات التي تعترض نموها وتطورها وتفاعلها مع قضايا التنمية وفي سبيل رفع لدورها تجاه الطفولة :-

- ***المجلس اليمني لرعاية الأمومة والطفولة .. أهدافه ومهامه :***

تم إقرار الاستراتيجية الوطنية للمجلس اليمني لرعاية الأمومة والطفولة بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٢) لعام ١٩٩٨م ، وقد صاحبه صياغة هذه الاستراتيجية المقرة إعداد خطة وطنية لبقاء الطفل وحماية ونماءه وتناولت هذه الاستراتيجية والخطة القضايا العامة المشتركة بين مختلف القطاعات الحكومية والأهلية التي تعني بشئون الأمومة والطفولة التي يجب على الجهات المعنية التي تقوم بتنفيذها وضع البرامج الزمنية لتطبيقها .

وقد حددت الاستراتيجية الأهداف الرئيسية والفرعية والبرامج والإجراءات التنفيذية في مجال التعليم والصحة ، الثقافية ، الإعلام وفي مجال رعاية الفئات الخاصة من الأطفال .

ووضعت مراحل زمنية لتحقيق أهداف الاستراتيجية وحددت مداها بخمس سنوات تبدأ من عام ١٩٩٧م وحتى ٢٠٠٢م وتنقسم إلى ثلاث مراحل :

- ***المرحلة الأولى :- من عام ٩٧م إلى ٩٨م .***

إعادة صياغة الهياكل واللوائح المسيّرة لأعمال المجلس اليمني لرعاية الأمومة والطفولة و اقتراح مجموعات العمل وتحديد الجهات المنفذة للخطة الوطنية وفق برامج عملها المقترحة في الخطة الخمسية الثانية .

❖ **المرحلة الثانية :- من عام ٩٨م إلى ٢٠٠١م :-**

وضع السياسات والإجراءات التنظيمية لتحقيق تلك الأهداف .

❖ **المرحلة الثالثة :- من ٩٧م إلى ٢٠٠٢م :-**

وهي مرحلة التنفيذ لأهداف الاستراتيجية ومطالبة كافة الجهات الحكومية والأهلية والمعنية بشئون الطفولة وتنفيذ الخطط من خلال وضع برنامج زمني لتنفيذ ذلك وموافاة المجلس اليمني لرعاية الأمومة والطفولة بتقارير عن الإنجازات ومستوى تنفيذ الخطط مدعومة بالإحصاءات .

• **مهام واختصاصات المجلس :**

ويمكن إيجاز أهمها في التالي :-

❖ إجراء الدراسات والبحوث والمسوحات اللازمة لتقيم احتياجات الأمومة والطفولة وتأمين الدعم والحماية المطلوبة وتحديد الأولويات في إطار الخطط والبرامج التي تعني بتوفير هذه الاحتياجات واللازمة لرصد حاجات الأمومة والطفولة .

❖ اقتراح التشريعات الخاصة برعاية وحماية وتنمية الأمومة والطفولة وتعديلها .

❖ متابعة تنفيذ الخطط والبرنامج في ضؤ الخطة العامة الخاصة بالأمومة والطفولة وتقييم منجزات كل جهة من الجهات المختصة والعاملة في مجال الأمومة والطفولة وتقديم المشورة اللازمة لها لتحسين وتطوير الخدمات والبرامج والتوسع فيها .

❖ وضع الاستراتيجيات والسياسات والتطورات العامة وتحديد الأطر التي تتحول ضمنها هذه السياسات إلى خطط طويلة المدى وتقدير متطلبات هذه الخطط من موارد مادية وبشرية وتحديد وسائل تنفيذها ووضع البرامج الزمنية للتطبيق بهذه البرامج .

الفصل الرابع

4- الاحتياجات الأساسية

أكد الإعلان العالمي للتنمية الاجتماعية على ضرورة تهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وصحية وتعليمية تمكن الشعوب من تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة من أجل توفير الأحتياجات الأساسية للمواطنين ومعالجة الأسباب الجذرية للفقر . أما برنامج العمل للتنمية الاجتماعية فقد أكد كفالة حصول الجميع على الأحتياجات الأساسية مع بذل جهود خاصة لتسيير وصول من الفئات المستضعفة إلى هذه الاحتياجات وأكدت الوثيقة الدولية على جملة من الأحتياجات والمتمثلة في :-

1-خلق وعي عام بأن إشباع الاحتياجات الأساسية عنصرا أساسيي للحد من الفقر ، وهذه الأحتياجات مترابطة ترابطا وثيقا وتشمل التغذية ، والصحة ، والمياه ، والمرافق الصحية والتعليم والعمالة والمشاركة في الحياة الثقافية والاجتماعية .

2- كفالة وصول النساء من جميع الأعمار والأطفال على نحو كامل وعلى قدم المساواة إلى الخدمات الاجتماعية ، وبخاصة التعليم والخدمات القانونية وخدمات الرعاية الاجتماعية ، مع الاعتراف بحقوق وواجبات ومسئوليات الوالدين وغيرهما من الأشخاص المسئولين قانونا عن الأطفال ، وبما يتمشى واتفاقية حقوق الطفل.

3- ينبغي أن تنفذ الحكومات الالتزامات التي أخذتها على عاتقها لتلبية الأحتياجات للجميع بمساعدة من المجتمع الدولي بما في ذلك جملة من الأمور هي :-

أ-جعل التعليم الأساسي في متناول الجميع في عام2000م وأكمال مرحلة الابتدائية مالا يقل عن 80% من الأطفال الذين هم في سن التعليم .

ب-خفض معدلات وفيات بمقدار نصف مستوي عام 1990م .

ج- كفالة الرعاية الصحية الأولية للجميع بحلول عام 2000م .

4- خفض معدل أمية البالغين .

5- توفير إمكانية وصول الجميع على أساس مستديم إلى مياه الشرب المأمونة بكميات كافية وتأمين المرافق الصحية المناسبة .

6- توفير وتحسين المأوى الميسور والملائم للجميع .

7-توسيع وتعزيز برامج الحماية الاجتماعية لحماية العاملين بما في ذلك العاملون لحسابهم وأسرهم من خطر الوقوع في هوة الفقر .

8- ينبغي بذل جهود خاصة لحماية الأطفال والشباب من خلال تشجيع الاستقرار الأسري ومساندة الأسر في توفير الدعم المتبادل بما في ذلك دورها في تنشئة وتربية الأطفال .

ب- دعم المنظمات والشيكات الأسرية وأشراكها في الأنشطة المجتمعية .

الالتزام الوطني لتنفيذ الأحتياجات الأساسية :-

التعليـــــم :-

يعتبر التعليم الركيزة الأساسية لبناء المجتمع وهو حق لكل أنسان الإنســـان الريـف على مستوى الريف والحضر . هو الأساس لأحداث تنمية اجتماعية تقوم على أسس ثابتـــة ورغم ما حققه

الوضع التعليمي من تقديم في اليمن خلال العقود الثلاثة الماضية إلا أنه لازال في مســـتوى متدني إذ أن ومستوى الأمية لازالت مرتفعة وخاصـــة بين الإنـــاث حيث تصل إلـــى 76% وفي صفوف الذكور حوالي 36,5 % وألامية في الريف أكثر منها الحضـــر أذ تصـــل فـــي الريف 64 % بينما هي في الحضر 34 % وعلى مستوى اليمن 56 % لهذا نجد أن حكومـــة الجمهورية اليمنية قد أتخذت أهداف أو خطوات عملية في سبيل معالجة الوضـــع التعليمـــي ومنها :-

1- ضمان أن يستكمل جميع البنات والبنين مرحلة التعليم الأساسي وقبل حلول عـــام 2015 م

2- توفير فرص التعليم الأساسي لجميع الأطفال في سن الدراسة ممن أعمـــارهم 6-15 سنة من حوالي 56 % عام 1994م إلى 90 % في عام 2006م ومن 37,5 % للإناث عام 1994م إلى 81% وللذكور من 70,8 % إلى 98% بحلول عام 2006 م.

3- تخفيض نسبة الأمية بين الإناث من 76% عام 1994م إلى أقل 40 % عـــام 2006 وبين الذكور من 36,7 % إلى أقل من 20% عام 2006 مع التركـــيز علـــى تطبيـــق الفجوة بين الريف والحضر .

4- مساعدة المحتاجين والفقراء والأيتام ممن هم في سن التعليم الأساسي للالتحـــاق بالتعليم الأساسي وتمكينهم من الاستمرار في الدراسة وتأهليهم حتى يتمكنـــوا مـــن الاعتماد على أنفسهم وبحيث يتم إيقاف التسرب الحاصل لهذه الفئة .

5- تشجيع القطاع الخاص في الأستثمار في قطاع التعليم والتدريب ، وبحيث يســلهم في تخفيف العبء، عن القطاع العام وذلك من خلال تقديم التسهيلات والإعفـــاءات الضريبية .

6- فتح العديد من المدارس الفنية والمهنية على مستوى المحافظات والتوســـع فـــي المدارس الموجودة حاليا والعمل على تحسينها لتلبية الطلبات المتزايدة على أنـــواع التخصصات المختلفة وذلك تهدف تأهيل الشباب وتمكينهم من دخول ســـوق العمـــل وتغطية العجز من العمالة في المجالات التقنية والمهنية المطلوبة .

وقد تحقق في مجال التعليم منذعام1995 م مايلي :-

زيادة عدد مدارس التعليم الأساسي من 9579 مدرسة إلـــى 10158 مدرســـة (1998م) ؛ وزاد عـــدد الطلاب فينفس الفترة من 2493,0 ألف طالب إلى 2697,7 طالب ، وفي التعليم الثـــانوي مـــن 1224 مدرسة إلى 1924 مدرسة ، وعدد الطلاب من 232,5 ألف طالب إلى 285,4ألف طالب . وبلغ عـــدد الطلاب الملتحقين بمدارس القطاع الخاص في المرحلة الأساسية 246 ألف طالب فـــي 43 مدرســـة خاصة ، وألف طالب في المرحلة الثانوية في17 مدرسة خاصة .

(ب) الصحة :-

جاء الالتزام الصحي بنص دستوري على أحقية المواطن فـــي الحصـــول علـــى الرعايـــة الصحية كاملة دون تمييز، ومسئولية المواطن نحو صحة الآخرين ومسئولية الدولة لتحقيق كليهما.

ويكمن التزام الحكومة في دعم ومساندة السياسات الصحية والإنفاق على الخدمات الصحيـــة وتشجيع وتنظيم دور القطاع الخاص . وللإيفاء بهذه الالتزامات تبنـــت الدولـــة سياســـات صحيـــة لتحقيق قفزه نوعيه في مجال تحسين الوضع الصحي تهدف إلى :

- الحد من انتشار الأمراض المعدية والطفيلية .
- تحسين الوضع الغذائي .
- الإقلال من تعرض الأمهات والأطفال للمخاطر الصحية .
- رفع مستوى الخدمات العلاجية والداعمة .
- الوقاية من أخطار تلوث البيئة .
- تغيير الأنماط السلوكية الضارة وتعزيز الأنماط الصحية للحياة .
- وقد استهدفت الخطة الخمسية الأولى تحقيق مايلي :-
- السعي لتخفيض معدل الوفيات وتحسين توقعات رفع متوسط الأعمار عنـــد الميلاد إلى 60 سنة بحلول عام 2000 م .
- خفض معدل نقص الوزن عند الولادة إلى أقل من % بحلول عام 2000 م .
- رفع نسبة تحصين الأطفال ضد الأمراض الســـتة(الدفتريـــا ، الســـعال الديكي ،التيتانوس ، شلل الأطفال، الحصبة ، الســـل) إلـــى 90 % مـــن مجموع الأطفال في عام 2000 م .
- تخفيض نسبة الأطفال الرضع من 83 لكل ألف مولود فـــي عـــام 1995 م إلى60 ألف لكل مولود هي بحلول عام 2000 م .
- زيادة نسبة التغطية في خدمات الرعاية الصحية الأولية إلى 60 % بحلـــول عام 2000 م .
- خفض معدل وفيات بسبب الحمل والولادة والنفـــاس بمقـــدار50 % عـــن مستواه في عام1995 م .

- خفض الإصابة بأمراض السل والتراكوما والملاريا وأمراض الإسهال .

وقدتم تحقيق تطور في المجال الصحي وذلك على النحو التالي :-

1-وصل عدد المستشفيات حتى 1997م 84 مستشفي والأطباء (4070) والأسرة 9933 والممرضين (4989) والمراكز الصحية (421) وعدد الصيدليات (2265)وبلغ عدد السكان لكل طبيب (4049) بالمتوسط .

2-انخفاض معدلات وفيات الرضع من138 إلى 75 حالة لكل ألف مولودة انخفضت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة من203 إلى 105 حالة وفاة لكل ألف مولود .

3- تحسين في توقعات الحياة حيث وصل المعدل إلى (59,5)سنة تقديرات 1998م .

انخفاض معدل الخصوبة الكلية من 7,4 مولود للمرأة في عمرها الإنجابي في عام 1994م إلى 6,7 مولود عام 1997م . ارتفعت نسبة التغطية لخدمات وسائل تنظيم الأسرة من 10 % في سنة 1997م .

5- تبذل الدولة جهود كبيرة تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية وخاصة في تلقيح الرضع الأطفال للأمراض الستة من خلال الحملات الصحية على مستوي الريف والحضر حيث قامت الدولة بعدة حملات كبيرة في مختلف وسائل الأعلام وتوفير الاعتمادات المالية الكبيرة لأنجاح هذه الحملات الصحية . حيث وصل عدد العاملين في التطعيم الصحي لمتطوعين (18,000) عامل وعاملة وغطت الحملة (227) مديرية . وحددت الدولة لهذه الحملة الكبيرة (5407) موقع ، منها ثابتة والأخرى لتحركة أقاعد المشرفين فقد وصل عددهم (550) مشرف في جميع مناطق الجمهورية .

(ج) السكن

تتبني الدولة من خلال الإستراتيجية الوطنية للسكان هدف توفير السكن الملائم لكل أسرة ، وهو يلاشك هدف كبير وطموح وصعب المنال . وقد تضمنت خطة العمل السكاني المحدثة (1996-2000) السياسات والإجراءات التالية كمسعى لتحقيقه :-

-وضع سياسة إسكانية تأخذ في الاعتبار معدل النمو السكاني .

-أيجاد الحلول المناسبة لمشاكل الإسكان الأنية منها والمستقبلية، بما في ذلك مشاركة القطاعين العام والخاص في إقامة مشاريع سكنية كبيرة الحجم كأحد الطموحات في مجال التعامل مع المشكلة الإسكانية.

-تقديم القروض الميسرة للأفراد والجماعات للتمكين من إنشاء المشاريع السكنية لذوى الدخل المحدود .

-تشجيع إنشاء التعاونيات الإسكانية وتنظيمها من خلال الاتحاد العام لهذا التعاونيات .

- الاهتمام بالمشاكل السكنية الناشئة عن السكن العشوائي في الأطراف الفقيرة بالمدن الكبرى من خلال أقامه المجمعات السكنية الشعبية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة لهذه الفئات.

خلت الخطة الخمسية 1996 – 2000 في مجال الإسكان والتخطيط الحضري من أي أرقام مستهدفة في مجال توفير الوحدات السكنية بشكل مباشرة ولكنها تضمنت عدد من المحاور باتجاه تشجيع وأشراك القطاع الخاص والتعاوني مع التعاون العام في تبني المشاريع السكنية ، وكذلك باتجاه بلورة وتطبيق التشريعات والقوانين المسهلة لحل مختلف الجوانب الإشكالية مثل الجانب المتعلق بالأراضي الفضاء وتخطيطها وتقسيمها وكذلك الجانب المتعلق بإنتاج مواد البناء ، وتشجيع مشاركة المقاولين المحليين في تنفيذ1 مشاريع الخدمات الأساسية واستهداف مشاريع سكنية لذوى الدخل المحدود .

ويشير التقرير الوطني المقدم إلى مؤتمر المؤيل الثاني (أسطنبول 1996م) إلى أن الاحتياج السنوي من المساكن في حدة الأدنى يزيد عن 20 ألف وحدة سكينة فقط في 6 مدن رئيسية على افتراض أن هذه العدد يستوعب معدل النمو الحضري فيها .

وفي الواقع يجري تشييد الجانب الأكبر من الاحتياج السكني من خلال الجهود الذاتية المتواضعة وفي صورة منشآت سكنيةٌ متدنية لمستوي وبناء عشوائي لا تتوفر له الشروط الصحية وخدمات المرافق كالمياه والإنارة والصرف الصحي . ولذلك فأن تحقيق الهدف الإسكاني يبدو في غاية الصعوبة على الأقل في الأمد المتوسط ، حيث المساهمات الكبيرة للقطاعين الخاص والعام مازالت محدودة للغاية ، ومشروطة بسياسة استثمارية واضحة ومجديه .

<u>مستوي تنفيذ الأهداف الكمية الوطنية للاحتياجات الأساسية</u>

تضمنت الخطة الخمسية الأولي (1996 –2000) وخطة العمل السكاني المحدثة أهدافا كمية في مجالات الاحتياجات الأساسية في الصحة والتعليم ومياه الشرب المأمونة يمكن مقارنتها مع الأهداف الواردة في خطة العمل العالمية التي أقرها مؤتمر كوبنهاجن (1995م) المستوي المتحقق منها في الوقت الراهن وذلك في الجدول التالي .

جدول (1) :- مقارنة بين الأهداف العالمية لخطة العمل العالمية والأهداف الوطنية

الأهداف الكمية لخطة العمل العالمية للتنمية الاجتماعية	الأهداف الوطنية للجمهورية اليمنية	الوضع الراهن
جعل التعليم الأساسي في متناول الجميع وإكمال مرحلة التعليم الأبتدائي لما لا يقل عن 80% من الأطفال في سن التحاق بالتعليم ، بحلول عام 2000، وسد الفجوة بين الذكور و الأناث في التعليم الأبتدائي والثانوي بحلول 2005 ، وتوفير التعليم الأبتدائي للجميع قبل عام 2015 .	- رفع نسبة الالتحاق الاجمالي للاطفال في الأعمار (6-15سنة) من 56% في عام 1994م إلى 90% عام 2006 م:- . للذكور من 70,8 % (1994) إلى 98% (عام 2006). . للأناث من 37% (1994) إلى 81% عام 2006 م - رفع معدل الالمام الاجمالي بالقراءة والكتابة إلى 60% عام 2006 : للذكور إلى 80% وللاناث 60 % والقضاء على الأمية بحلول عام 2020 م .	- نسبة الالتحاق المدرسي الاجمالي لاتزال عند مستوى 56% من الأطفال في سن الالتحاق بالتعليم الاساسي :- - وللذكور عند نسبة 71% وللاناث عند نسبة 37,4 (1996) - تم إقرار الأستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار في عام 1998م . - معدل الالمام الاجمالي بالقراءة والكتابة الحالي 44,6% ، وللذكور 63,1% وللاناث 24% .
بحلول سنة 2000 لن يكون متوسط العمر المتوقع (عند الميلاد) في أي بلد أقل من 60 عاما .	رفع توقع الحياة عند الميلاد إلى 61 عاما بحلول عام 2001 م وإلى 63,5 عاما بحلول عام 2006 م .	التقدير الحالي لتوقع الحياة عند الميلاد 57,9 عاما في منتصف التعينات
بحلول سنة 2000 خفض معدل وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة بمقدار ثلث مستوي عام 1990م . أي من 50 إلى 70 لكل 1000 مولود حي ، أيهما أقل ، وأستهداف تحقيق معدل وفيات للرضع يقل عن 35 لكلا ألف	خفض معدل وفيات الرضع من 83 لكل ألف مولود حي إلى 60 لكل ألف مولود حي بحلول 2001م وإلى أقل من 50 لكل ألف مولود حي بحلول عام 2006 م. - خفض معدل وفيات الاطفال دون الخامسة من 121 لكل ألف	- معدل وفيات الرضع الحالي 80 لكل ألف مولود حي . المعدل الحالي لوفيات الاطفال دون الخامسة : 122 لكل ألف

مولود حي ومعدل وفيات للاطفال دون الخامسة يقل عن 45 لكل 1000 مولود حي و ذلك بحلول سنة 2015 م .	مولود حي إلى 81 لكل ألف مولود حي بحلول عام 2001م وإلى أقل من 35 لكل ألف مولود حي بحلول عام 2006 م .	مولود حي .
بحلول سنة 2000 خفض معدل وفيات الأمهات بمقدار نصف مستوي عام 1990 وتحقيق خفض أخر بمقدار النصف بحلول سنة 2015 م .	خفض معدل وفيات الأمهات من المستوي الذي هو علية في عام 1990م بمقدار النصف بحلول عام 2001 وإلي 50% أخرى بحلول سنة 2006 م.	لاتوجد معلومات دقيقة عن المعدل الحالي لوفيات الأمهات . وسوف تعاد النظر في هذا الهدف فور وجود تقديرات أكثر دقة عن مستوى هذا المعدل .
بحلول سنة 2000 بلوغ جميع شعوب العالم مستوى من الصحة يتيح لها أن تعيش حياة منتجة أجتماعيا وإقتصاديا ، ولبلوغ هذه الغاية كفالة الرعاية الصحية الاولية للجميع .	رفع درجة التغطية الصحية للسكان لتصل إلى 60% بحلول عام 2000م .	تصل درجة التغطية الصحية للسكان حاليا إلى 40% من إجمالي السكان .
تيسير سبل رعاية الصحة الأنجابية – من خلال نظام الرعاية الصحية الاولية لجميع الأفراد من الأعمار المناسبة وذلك في أقرب وقت ممكن وفي موعد لايتجاوز سنة 2015 م وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية رفع مراعاة التحفظات التي قد مت إلى المؤتمر .	رفع نسبة السيدات اللاتي يتلقين خدمات الرعاية الصحية أثناء الحمل من 26 % عام 1996 إلى 75% عام 2006م. – رفع نسبة السيدات اللاتي يتلقين خدمات التطعيم ضد التيتانوس إلى 45% بحلول عام 2006 م. – رفع معدل إستخدام وسائل منع الحمل إلى 22% في عام 2000م . – زيادة عدد منافذ توزيع الوسائل غير العيادية (صيدليات مخازن أدوية) .	34,8 % من السيدات يتلقين خدمات الرعاية أثناء الحمل . بلغت نسبة السيدات اللاتي يتلقين خدمات التطعيم ضد التيتانوس 17,2% عام 1997م. معدل إستخدام الوسائل 20,8% في عام 1998م . العدد الراهن للمنافذ 1993 ، ويتوقع زيادتها إلى 2273 في عام 2006م .

. توفير إمكانية وصـــول الجميـــع على أساس مســـتديم إلـــى ميـــاة الشرب المأمونة بكميـــات كافيـــة وتأمين المرافق الصحية المناسبة .	رفع نسبة التغطية لوصول الميـلة المأمونةالمستديمة للســكان إلـــى 45% من أجمالي السكان وبحلول عام 2000 وإلى 75% بحلول عـلم 2015 م.	40% من السكان يحصلون حاليـا علـــى أمـــدادات ميـــاة مأمونـــة ومستديمة .

التنفيذ والمتابعة

لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية أكدت خطة العمل العالمية للتنمية الاجتماعية على توافر إدارة سياسية مجددة وجماعية على الصعيدين الوطني والدولي للاستثمار في التنمية الاجتماعية وتنفيذ برنامج عمل مؤتمر القمة ، كمسئولية تقع على عاتق الحكومات أولا ثم بالتعاون والمساعدة الدوليان ، وهما عاملان ضروريان من أجل تنفيذهما بالكامل .

فعلي الصعيد الوطني ينبغي تحقيق التكامل بين الأهداف والبرامج والآليات المستحدثة للتنفيذ . وأن يكون التنفيذ عبر شراكه تضم الدولة والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية ولاسيما المنظمات الطوعية والفئات الرئيسية الأخرى ووسائل الأعلام والأسر والأفراد ، وتمكين السكان الذين يجب مساعدتهم لكي يشاركوا مشاركة كاملة في تحديد الأهداف وتصميم البرامج و تنفيذ الأنشطة وتقديم الإدار . وينبغي كذلك بذل الجهود لتعبئة موارد مالية جديدة وإضافية مناسبة وقابلة للتنبؤ تتم تعبئتها بكيفية تحقيق أقصى إتاحة ممكنة لها وتستخدم جميع مصادر وآليات التمويل المتاحة بما في ذلك المصادر المتعددة الأطراف والثنائية والخاصة ، ومنها المقدمة بشروط ميسرة وفي شكل منح .

وعلى صعيد التعاون الدولي يتعين وضع إطار للتعاون الدولي في (سياق خطة التنمية ، من أجل كفالة التنفيذ المتكامل والشامل لنتائج المؤتمر ، وكذلك من أجل كفالة متابعة تلك النتائج وتقويمها وينبغي القيام على الصعيد الدولي ، كما هو الحال بالنسبة إلى الصعيد الوطني بتقويم الآثار المالية والتنظيمية للالتزامات والأهداف والغايات وتحديد الأولويات وتخطيط الميزانيات وبرامج العمل . وفي هذا المجال نصت خطة العمل العالمي على دور خاص لمنظومة الأمم المتحدة تمثيل في أن توفر هذه المنظومة بما فيها الوكالات المتخصصة ومؤسسات التعاون التقني وغيره من أشكال المساعدة للبلدان النامية في تنفيذ الإعلان العالمي وخطة العمل بما في ذلك توسيع وتحسين تعاونها في ميدان التنمية الاجتماعية لكفالة تكامل الجهود والجمع بين الموارد في مبادرات مشتركة للتنمية الاجتماعية . ومن القضايا التي قررتها خطة العمل بغية تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية تنظيم جهود الأمم المتحدة من خلال البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في بناء القدارات على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي وتدعيم تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية .

وإزاء هذه القضايا الماثلة على كل من المستوي الوطني الإقليمي والدولي فأن هذا الفصل من التقرير الوطني هو محاولة لوضع تقدير أولى لتقديم الإجراءات الوطنية ومقاربتها مع الغايات الأساسية والإجراءات المتصلة بالتنفيذ والمتابعة في خطة العمل العالمية ، وذلك بهدف التوصل إلى القدر الممكن من الاستنتاجات والاقتراحات المعززة للتنفيذ اللاحق (المستقبلي) لأهداف التنمية الاجتماعية ومتابعة نتائجه استخلاصا مما ورد في الفصول السابقة لهذا التقرير من استعراض للسياسات والإجراءات الوطنية في مجالات مكافحة الفقر والاستخدام المنتج والاندماج الاجتماعي والاحتياجات الإنسانية الأساسية .

أن أي تقدير تقيمي للنتائج التي أسفرت عنها التنمية الاجتماعية في الجمهورية اليمنية حتى الآن أو الإجراءات المباشرة التي اتخذت بعد مؤتمر كوبنهاجن 1995 ، ينبغي أن ينبى أولاً على الإدراك ببعض الجوانب المؤثرة سلبا على عملية التنمية وبالتالي المعيقة لأي نهوض اقتصادي واجتماعي سريع . وتتحدد هذه في عدد من الخصائص القطرية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية والمؤسسية . فاليمن أولا من البلدان الأقل نمو ويواجه مصاعب اقتصادية جدية أسفرت عن أختلالات هيكلية أدت إلى تراجع في معدل النمو الاقتصادي منذ أواخر عقد الثمانينات ويشهد في نفس الوقت تسارعاً في نمو السكان بنسبة 3% سنوياً ، واليمن من الدول ذات المستوي المنخفض في التنمية البشرية وفقاً لقيمة دليل التنمية البشرية الذي بلغت قيمته 351, والمرتبة 152 من بين 174 دولة في عام 1995 حيث يعكس ذلك انخفاضا ملحوظا في مؤشرات الدخل والتعليم والصحة . ويعتبر قصور الموارد المالية الوطنية أحد المعوقات الرئيسية للتنمية ، حيث اعتمدت التنمية في العقود الثلاثة الماضية على المصادر التحويلية الخارجية بشكل كبير ، ومازال اليمن من الدول المستقبلة للعون الخارجي (RECEP IEUR) . ما يزال البلد في طور استكمال بناء وتنمية القدرات المؤسسية.

وإذا كانت هذه العوامل تلقى بظلالها على التنمية كعوامل مجدة ومؤثرة سلبا على نتائج التنمية ، فإن للتنمية عموما والتنمية الاجتماعية خصوصا جوانب أخري بدأت تتفاعل إيجابيا للدفع بمسارها و تعزيز نتائجها . ولعل أهم العوامل ذات الأتجاة الإيجابي لدفع عملية التنمية الاجتماعية قدما إلى الأمام هي الإدارة الوطنية التي تعززت بعد أعاده تحقيق الوحدة اليمنية في مايو 1990 وأكدتها إدارة سياسية ومجتمعية ملتزمة لمواصلة التحديث والتطوير ، ومستندة إلى نهج عملي مؤسسي في التفكير وتحديد الرؤئ ووضع الحلول وتقدير الإمكانيات .

ومن نتائج هذا النهج تم أعداد والشروع في تطبيق بعض الإستراتيجيات الوطنية في عدة مجالات وبآلياتها تنفيذه بدء من تحديد الكيانات المؤسسية المنفذة أو المتابعة إلى وضع الخطط وبرامج العمل اللازمة .

وفي مقدمة تلك الإستراتيجيات ذات الارتباط المباشر بالتنمية الاجتماعية تأتي إستراتيجية التنمية والإستراتيجية الوطنية للسكان ، واستراتيجيات تنمية الموارد والحفاظ على البيئة ، والإستراتيجية الوطنية للمرأة والإستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة ويكاد يكون لكل من هذه الإستراتيجيات كياناتها المؤسسية وخطط عملها ، وبرامجها التنفيذية وتعتبر الخطة الخمسية الأولي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1996–2000) بمثابة البرنامج التوجيهي لتنفيذ إستراتيجية التنمية فهي تتضمن الاتجاهات الرئيسية والسياسات الخاصة بإصلاح الهياكل الاقتصادية المختلة لتعزيز ومواصلة النمو الاقتصادي وسياسات الاستخدام والعمل وكذلك السياسات الخاصة بدفع فأن التنمية الاجتماعية في قطاعات الاحتياجات السياسية والخدمات الاجتماعية الأخرى ، ومنها الأهداف ذات الصلة بتنفيذ خطة العمل العالمية للتنمية الاجتماعية مثل التعليم للجميع . وتعميم خدمات الرعاية الصحية وسياسات وبرامج مكافحة الفقر .... الخ .

وباختصار ، فهي الإطار العام لتنفيذ مجمل السياسات والبرامج لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

أما الإستراتيجية الوطنية للسكان 1990 –2000 وخطة العمل السكاني المرتبطة بها اللاعوام (1996 –2000) فتتناول تلك الغايات والأهداف ذات الصلة ببرنامج العمل للتنمية الاجتماعية في مجالات الرعاية الصحية والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ، والتعليم ، والعلاقة بين النمو السكاني والتنمية . وتتضمن أهدافا كمية في كمية مجالات تلبية الاحتياجات الأساسية ، وتنظيم الأسرة .

ويتضمن البرنامج التنفيذي للجنة الوطنية للمرأة المستند إلى الإستراتيجية الوطنية للمرأة على آلية متابعة تنفيذ السياسات والتشريعات والبرامج الهادفة إلى تمكين المرأة اقتصاديا ورفع دورها الأسرة والمجتمعي والسياسي .

أن أعداد هذه الإستراتيجيات وخطط وبرامج العمل المرتبطة بها جاءت كآليات تنفيذية مناسبة يتساعد في تنفيذ مقرارات التنمية الاجتماعية . وبالنظر إلى سلامة وجدية التوجهات الرسمية تلك ، تلقى البرامج والمشاريع المرتبطة بها اهتماما ودعما ملحوظا من جانب المنظمات الدولية وأيضا من جانب المانحين الذين بدأوا ينتقلوا من العون التقليدي لهم أوالذي ,واظبوا على تقديمة في مجالات مختارة ومناسبة لهم في الفترات السابقة إلى تقديم العون يخدم مجالات تعزيز الالتزامات الوطنية لقرارات مؤتمر القمة الاجتماعي ، وخصوصا في أنشطة مكافحة الفقر والحد من البطالة (صندوق التنمية الاجتماعي للتنمية ووحدة تنمية الصناعات الصغيرة كأبرز الأمثلة) والبرامج السكانية (المشروعات المندرجة في إطار البرنامج الوطني للصحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة و التثقيف والاتصال والأعلام السكاني ...) .

وفي إطار تلك الإستراتيجيات وبرامجها تنفيذية وضعت العديد من التقويمات للأوضاع الراهنه المعنية ، مثل تقويم الوضع البيئي وأوضاع الفقر والأوضاع المتصلة بمستوي معيشة السكان ....الخ .

وقد أسهم ذلك في تحديد الغايات والأهداف المرجوة وقد شكل ذلك الأساس لأستعراض ومراجعة هذه السياسات والبرامج من حين إلى أخر من خلال الأجهزة المكلفة بمتبعة هذه الإستراتيجيات وبرامجها .

مثل وزارة التخطيط والتنمية بالنسبة للخطة الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والمجلس اليمني للسكان بالنسبة للسياسات والبرامج السكانية ووزارة التأمينات والشئون الاجتماعية وبالنسبة لشبكة الأمان الاجتماعي ومجلس حماية البيئة بالنسبة لسياسات وبرامج وأنشطة البيئة والتنمية وتضم مثل هذه الأجهزة آليات التنسيق فيما بين جميع الجهات المنفذة سواء من خلال اللجان التنسيقية أو من خلال مشاركة ممثلي الجهات التنفيذية مباشرة في الإطار التنفيذي أو الأشراف المعني .وأبرز مثال لذلك المجلس الوطني للسكان الذي يترأسة رئيس مجلس الوزراء ويضم في عضويته عدد من الوزراء الممثلين للمنظمات غير الحكومية أو أيضا مجلس حماية البيئة ولكن بعضوية نواب للوزراء .

ونظرا لحداثة تكوين معظم هذه المؤسسات فأن العديد من الجوانب المؤسسية والتنظيمية والفنية ما زالت بحاجة إلى التطوير مثل القدرة على وضع التقويمات وتحديد الأهداف الكمية ومجالاتها القطاعية والجغرافية وكذلك حسب الجنس ، وما يتطلب ذلك من تطوير نظم جمع المعلومات وتحليلها التي تمكن ليس فقط لتحديد الأهداف والغايات ووضع التقويمات ولكن أيضا للرصد ومتابعة تنفيذ البرامج الاجتماعية والاقتصادية أن منظومة الرصد والمتابعة لا تزال محدودة حتي على مستوى أنشطة القطاع الواحد وبالتالي ما تزال القدرة على التقويم الفعلي المتكافل لتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية محدودة للغاية في الوقت الحاضر ، ولذلك فأن مسألة وضع وتطوير أنظمة المتابعة و التقويم هو من الأمور الذي ينبغي أن تحظى بالاهتمام الكافي في المرحلة الراهنة.